

مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 44 . العدد 16

1443 هـ - 2022 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	رئيس هيئة التحرير
أ. د. هائل الطالب	رئيس التحرير

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث
بشرى مصطفى

د. محمد هلال	عضو هيئة التحرير
د. فهد شريباتي	عضو هيئة التحرير
د. معن سلامة	عضو هيئة التحرير
د. جمال العلي	عضو هيئة التحرير
د. عباد كاسوحة	عضو هيئة التحرير
د. محمود عامر	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. سونيا عطية	عضو هيئة التحرير
د. ريم ديب	عضو هيئة التحرير
د. حسن مشرقي	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. نزار عبشي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الإلكتروني : [magazine@ albaath-univ.edu.sy](mailto:magazine@albaath-univ.edu.sy)

ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات

باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
- إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
- إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
- إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث , وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
- 2- هدف البحث
- 3- مواد وطرق البحث
- 4- النتائج ومناقشتها .
- 5- الاستنتاجات والتوصيات .
- 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
 - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
 - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
 - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
 - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- . كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
- ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر ، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.
- 10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:
آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (-) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة .
وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة, اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.
مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News ,
Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و
التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون ألف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
34-11	د. مراد اسماعيل غيث أحمد	أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
78-35	د. مطيع أسعد الشلبي	أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي
112-79	د. محمد ديوب لينا عيزوقي	دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار

أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

*غيث أحمد

إشراف **د. عماد سليمان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تم قياس المتغير المستقل بحاصل قسمة الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل، والمتغير التابع بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، اعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال مدة زمنية تمتد من عام 2011 وحتى عام 2020، واستخدمت معادلة الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل الآخر، الأداء المالي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

* طالب دراسات عليا في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس.

** أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.

The Impact of Other Comprehensive Income on Financial Performance of the Listed Banks in Damascus Securities Exchange (Empirical study)

***Ghaith Ahmad**

Supervised by: **Dr. Emad Souliman

Abstract

This study aims to determine the effect of other comprehensive income on financial performance for banks listed on the Damascus Stock Exchange, the independent variable was measured by dividing other comprehensive income on net income, and the financial performance by return on assets and return on equity as for two dependent variables, The study based on the annual financial statements published for banks listed on the Damascus Securities Exchange during a period of time extending from 2011 to 2020. The hypotheses were tested by using simple regression equation, it is found that there is a statistically significant effect of other comprehensive income on the financial performance

Keywords: Other comprehensive income, Financial performance, Return on Assets, Return on Equity.

* Postgraduate student, Faculty of economics, Tartous university

** Assistant professor, faculty of economics, Tartous university

1. مقدمة:

تعتمد عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية وبشكل كبير على المعلومات المتوفرة فيها والمتعلقة بقياس الدخل والمركز المالي للمنشأة، وتعتبر تلك المعلومات أساساً يُرتكز عليه في تلك العملية وركيزة أساسية للدلالة على الأداء المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تزامن مع ظهور مفهوم الدخل الشامل الآخر أن نشأ الكثير من الجدل فيما بين واضعي المعايير المحاسبية الأمر الذي استوجب تسليط الضوء على هذا المفهوم والبحث في أهميته وتفسيره وآلية تطبيقه وذلك بما ينسجم مع التطورات التي تشهدها المنشآت التي بدورها تطلعت نحو التوسع في أنشطتها، وتظهر أهمية الدخل الشامل الآخر من خلال توجهات كل من مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبية المالية FASB نحو إصدار وتعديل المعايير المحاسبية بما ينسجم مع ضرورة التركيز على هذا المفهوم وإلزام المنشآت بعرض بنوده ضمن القوائم المالية استناداً على ما يعطيه من صورة تفصيلية لمختلف مصادر الإيرادات والمصاريف وعلاوة على دوره في تقدير الأداء المالي بشكل أفضل، بالإضافة لذلك فإن تواجده يوفر ما يكفي من الشمولية التي تساهم في دعم القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية وتحقيق السيطرة على إدارة المنشأة من خلال توثيق المعلومات غير التشغيلية الممكن في بعض الأحيان أخفاؤها، الأمر الذي يزيد من الدقة والشمولية والشفافية والملائمة وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية.

2. الدراسات السابقة:

1. دراسة [1] Kanagaretnam, et.al (2009)

Usefulness of comprehensive income reporting in Canada

المنفعة من عرض الدخل الشامل في كندا

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر عرض الدخل الشامل ومكوناته في القوائم المالية للشركات بتقديم

معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية مقارنة مع عرض صافي الدخل لوحده في كندا، حيث استخدمت الدراسة عينة تتألف من 203 شركة من الشركات الكندية المدرجة في

سوق نيويورك في الولايات المتحدة بين عامي 1998 و 2003، والتي طبقت بشكل مماثل القواعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يرتبط بقوة أكبر (من حيث القوة التفسيرية) بكل من العائد والسعر السوقي مقارنةً بصافي الدخل، وإلى أن أفضلية الدخل الشامل بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المُستقبلية، مقارنةً بصافي الدخل الذي يُعدّ مُتنبئ أفضل بصافي الدخل المستقبلي.

2. دراسة Al-Khadash & Abdullatif (2009) [2]

Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan

أثر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية: حالة من القطاع المصرفي في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي

للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للمصارف التجارية والاستثمارية الأردنية من عام 2002 إلى عام 2006، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كان هناك قيمة موجبة عالية جداً لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف الأرباح أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

3. دراسة الجوازنة (2014) [3]

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات

التأمين الأردنية، حيث أجريت على عينة من شركات التأمين والبالغ عددها ثمان شركات، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب التطبيقي لجمع البيانات وتحليلها واختبار

الفرضيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة، حيث توصلت إلى عدد من النتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي.

4. دراسة (2014) Evans, et.al [4]

The Predictive Ability of Fair Values for Future Financial Performance of Commercial Banks and the Relation of Predictive Ability to Banks' Share Prices

القدرة التنبؤية للقيم العادلة بالأداء المالي المستقبلي للمصارف التجارية وعلاقة القدرة التنبؤية بأسعار أسهم المصارف

تناولت هذه الدراسة بيان فيما إذا كانت معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي

تحمل فوائد ذات قدرة تنبؤية بالأداء المالي المستقبلي، وبيان فيما إذا كانت القدرة التنبؤية تؤثر على العلاقة بين القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية وأسعار أسهم المصارف، وأجريت على عينة من المصارف التجارية خلال الفترة 1994-2008، وتوصل الباحثون إلى أن التعديلات المتراكمة في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية من تلك الأوراق المالية، والأرباح والخسائر المتراكمة في القيمة العادلة غير المحققة لها قدرة تنبؤية تتفاوت تبعاً لدقة قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بما في ذلك نسبة الاستثمارات في سندات الخزينة ومدة الاستثمارات، وكما أن القدرة التنبؤية للقيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تحمل فوائد هي عامل مهم في تفسير أسعار أسهم المصارف.

5. دراسة Gazzola & Amelio (2014) [5]

Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance?

هل إجمالي الدخل الشامل أو صافي الدخل أفضل لتقييم الأداء المالي للشركات؟
هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة دور صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل في تقييم الأداء المالي

وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركات من خلال الدخل الشامل الآخر، ولتحديد إذا كانت الشركات تدرج الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة عنها، فاستخدمت القوائم المالية الموحدة للفترة الممتدة من عام 2010 وحتى 2012 المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الجمهورية التشيكية التي تتبع المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية وقامت باحتساب بعض المؤشرات المالية عن طريق الدخل الشامل مثل العائد على حقوق الملكية باستخدام الدخل الشامل الآخر ونسبة الدخل الشامل الآخر من إجمالي الدخل الشامل ومقارنتها مع القيم المحسوبة بالنسبة لصافي الدخل. أظهرت النتائج أن البيانات المالية للشركات التشيكية ليس لديها ميل لفصل قائمة الدخل إلى قائمتين بدلاً من دمجهم في قائمة واحدة، وتبين أن إجمالي الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي.

6. دراسة Bratten, et.al (2016) [6]

Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components

منفعة القيمة العادلة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصارف أدلة من الدخل الشامل

الآخر ومكوناته

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كانت تعديلات القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها

التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصارف، وبيان ما إذا كانت موثوقة هذه التقديرات تؤثر على القيمة التنبؤية لتعديلات القيمة العادلة، تم إجراؤها على عينة من الشركات القابضة للمصارف الأمريكية الحكومية والخاصة للفترة (2001-2013)، وجاءت نتائج هذه

الدراسة بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح المصارف قبل سنة أو سنتين لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل، فالأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية، وعلى عكسها الأرباح والخسائر غير المحققة من عقود المشتقات المصنفة كتحوط للتدفقات النقدية فإنها ترتبط سلبياً بالأرباح المستقبلية، كما توصلت الدراسة إلى أن القياس الموثوق للقيم العادلة يعزز القدرة التنبؤية.

7. دراسة Lee, et.al (2020) [7]

The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings

منفعة الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القدرة التنبؤية لبنود الدخل الشامل الآخر بالأرباح المستقبلية للشركات

المدرجة في سوق كوسبي في كوريا، وبيان أثر موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر على قدرتها التنبؤية، وأجريت على عينة مؤلفة من 1128 شركة صناعية باستخدام البيانات الفصلية من الربع الثاني من السنة المالية 2013 إلى الربع الرابع من السنة المالية 2016، توصلت هذه الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر مرتبط بشكل إيجابي بالأرباح المستقبلية، لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل، فالأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية، في حين أن الأرباح والخسائر غير المحققة في البنود الأخرى تُظهر نتائج غير مهمة، كما توصلت إلى أن الارتباط بين موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر وقدرتها التنبؤية إيجابي.

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن معظمها أكد على أهمية الدخل الشامل الآخر وتأثيره

المستقبلي على الأداء المالي للشركات فقد حاولت دراسة Gazzola & (2014) Amelio المقارنة بين قدرة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل للتقييم فيما يتعلق باستثمارات الشركات، وتقييم الأداء المالي من خلال الدخل الشامل الآخر وتبين أن إجمالي الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي، ودعمتها في ذلك نتائج دراسة Kanagaretnam et al (2009) التي أظهرت أن عرض بنود الدخل الشامل يقدم معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية بدلاً من صافي الدخل، وأن مكونات الدخل الشامل الأخرى ترتبط بقوة أكبر (من حيث القوة التفسيرية) مع القيم السوقية، بالإضافة إلى دراسة الجوازنة (2014) التي أظهرت أن مكونات الدخل الشامل الآخر من خلال تطبيق محاسبة القيمة العادلة تساهم في تحسين الأداء المالي، وهذا ما أكدته نتائج دراسة Al-Khadash (2009) حيث كان هناك قيمة موجبة عالية جداً لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة، أما دراسة Evans, et.al (2014) اختبرت القدرة التنبؤية لمعلومات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تحمل فوائد بالأداء المالي وتوصلت إلى أن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات قدرة تنبؤيه تتفاوت تبعاً لدقة القياس، وجاءت دراسة Bratten, et.al (2016) بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح المصارف قبل سنة أو سنتين لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل كما توصلت الدراسة إلى أن القياس الموثوق للقيم العادلة يعزز القدرة التنبؤية، وكذلك دراسة Lee, et.al (2020) توثق القدرة التنبؤية للدخل الشامل الآخر بالأداء المالي وكلما زادت موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر زادت قدرتها التنبؤية.

من الصعب استخلاص استنتاجات محددة استناداً إلى هذه الدراسات لأن الاختلافات في النتائج يمكن أن تعزى إلى الاختلافات في منهجيتها وبياناتها وواقع تطبيقها، إلا أن معظم الدراسات توصلت إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها أثر على الأداء المالي الذي يمكن التنبؤ به من خلال تعديلات القيمة العادلة، إن نتائج الدراسات السابقة شكل حافز أمام الباحث لدراسة أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في

سوق دمشق للأوراق المالية باعتباره سوق ناشئ وخاصة مع حداثة عهد هذه المصارف وقلة الدراسات في هذا المجال.

3. مشكلة البحث:

تعد القوائم المالية بما تتضمنه من المعلومات المحاسبية وسيلة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ المستقبلي للتدفقات النقدية وإحدى أهم الركائز في عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين والملاك، تضافرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في جعل القوائم المالية بفحواها أكثر موثوقية وشمولية لتعبر عن الأنشطة غير التشغيلية عبر بنود الدخل الشامل الآخر.

بناء عليه تتمثل مشكلة البحث في طرح الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. هل يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

1. تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5. فرضيات البحث:

H1: لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H2: لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6. أهمية البحث:

إن الاستثمارات في المنشآت المالية كبيرة وضخمة والهدف الرئيسي منها هو تحقيق الأرباح التي تعتبر بدورها مقياساً لأدائها المالي، والأرباح والخسائر المحققة يبلغ عنها في صافي الدخل دون اعطاء الاهتمام الكافي أحياناً لنبود الدخل الشامل الآخر أو عدم الاعتراف فيها، فعند الاطلاع على قيم الدخل الشامل الآخر للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمت ملاحظة ازدياد حجمه بمرور الوقت وبشكل متفاوت ووجود خسائر ضخمة مما يستدعي إظهار أهميته لما لهذه الأرباح والخسائر من أثر محتمل على الأداء المالي إذا تحققت في المستقبل.

7. منهجية البحث:

يقع موضوع البحث ضمن الأبحاث المحاسبية القائمة على السوق، جرى الاعتماد على المقاربة الاستنباطية للإجابة على الأسئلة البحثية، يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فتتكون من المصارف التي تتوفر تقاريرها المالية السنوية دون انقطاع خلال مدة الدراسة، باستثناء المصارف الإسلامية نظراً للطبيعة الخاصة لعملها، لذلك تعد العينة من العينات الملائمة غير الاحتمالية، والتي تتألف من (8) مصارف، اعتمد الباحث في اختبار الفرضيات على جمع البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للمصارف والموجودة على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية، وعلى النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين قيم الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل من جهة كمتغير مستقل، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من جهة ثانية كمتغيرات تابعة. ويأخذ النموذج الصيغة الآتية:

$$Y1 = a + b1 X$$

$$Y2 = a + b2 X$$

Y1: العائد على الأصول

Y2: العائد على حقوق الملكية

X: قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل

B: معامل الارتباط

a: مقدار ثابت

تم احتساب الدخل الشامل الآخر كنسبة مئوية من صافي الدخل لضمان تجانس العينة بعد أخذ المتغيرات التابعة التي تمثل مؤشرات الأداء المالي بعين الاعتبار نظراً لأن قيمهم تمثل نسب مئوية، اختبر الباحث فرضيات البحث عن طريق تحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وأيضاً عن طريق استخدام معادلة الانحدار البسيط لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.26 في تحليل البيانات.

8. متغيرات البحث:

يعتمد هذا البحث في اختبار فرضياته على النموذج المؤلف من متغيرين تابعين

وهما: العائد على

الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومتغير مستقل وهو قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل.

9. محددات البحث:

سيقتصر اجراء هذا البحث على سوق دمشق للأوراق المالية، وفي مدة زمنية

تمتد عشرة سنوات؛

تبدأ من عام 2011 وتنتهي في عام 2020.

10. الإطار النظري للدراسة:

إجمالي الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر

يُعد مفهوم الدخل الشامل من المفاهيم الحديثة نسبياً، وهو مصطلح محدد يستخدم في إعداد التقارير

المالية، يعبر عن كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير صافي الأصول خلال الدورة المحاسبية وذلك بعد استبعاد تغييرات حقوق الملكية، من خلال قياس مجموع كل الأحداث المالية والتشغيلية بإدراج كافة البنود من المكاسب والخسائر غير المتحققة والتي تكون قابلة للقياس بشكل موضوعي ويمكن الإبلاغ عنها في القوائم المالية الرئيسية للمنشأة لتصبح أكثر فائدة وملاءمة لمستخدمين لهذه القوائم.

يُعرف إجمالي الدخل الشامل **Total Comprehensive Income (TCI)** بأنه التغيير في حقوق الملكية لكيان ما خلال فترة معينة من الزمن الناتجة من الصفقات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير المالكين [8]، وبالتالي فهو يتضمن كل التغييرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة المالكين والتوزيعات عليهم، فهو يتألف من مجموع مكونات الأرباح والخسائر مضافاً إليها عناصر الدخل الشامل الآخر [9].

كما يُعرف الدخل الشامل الآخر **other comprehensive income (OCI)** بأنه إجمالي الدخل (الإيرادات) مطروحاً منه المصروفات (متضمنةً تسويات إعادة التصنيف) التي لم يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب أو مسموحاً به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS [9].

يُزود الدخل الشامل مستخدمي التقارير المالية رؤية شاملة لأداء المنشأة فهو أشمل من مفهوم صافي الدخل المحاسبي الذي يحتسب بالطريقة التقليدية عن طريق مقابلة مصاريف الفترة الحالية بالإيرادات المتحققة مع استبعاد كافة المكاسب والخسائر غير المتحققة التي تحدث داخل المنشأة. نتيجة لذلك، يتبين أن الهدف الأساسي من الدخل الشامل الآخر الإبلاغ عن جميع التغييرات في حقوق الملكية الناجمة عن المعاملات مع غير المالكين، ويساعد على التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تقييم أفضل للأداء المالي [6].

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أولت أهمية في تحقيق الهدف المذكور أنفاً حيث تطلب المعيار رقم 130 الإفصاح عن الدخل الشامل بدرجة متساوية في الأهمية مع صافي الدخل، وذلك بسبب تساوي صافي الدخل مع الدخل الشامل للمنشأة التي ليس لديها بنود أخرى للدخل [7].

أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 (عرض القوائم المالية) البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر وفق ما يلي [10]

- 1- التغييرات في فائض إعادة التقييم
- 2- المكاسب والخسائر الإكتوارية عن خطط المنافع المحددة
- 3- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية
- 4- المكاسب والخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع
- 5- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي
- 6- التغير في القيمة العادلة الذي يعزى للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

الأداء المالي Financial performance

يعرف الأداء المالي بأنه وسيلة يمكن من خلاله تحديد الاستراتيجية المتبعة من قبل المنشأة ومقياس

لكل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بالإضافة إلى الإيرادات والمصاريف، فما للأداء المالي من دور في تمكين المنشأة من تحقيق أهدافها الرئيسية وتعزيز استمراريتهما ببرز وبوضوح ماله من أهمية ولاسيما فيما يتعلق بدوره في توفير المعلومات المتعلقة بالأرباح والسيولة المتاحة والتي من شأنها أن تعطي صورة معبرة ودقيقة عما تتمتع به المنشأة من قدرة وكفاءة في إدارة استثماراتها وتحقيق مكاسبها، وذلك من خلال استغلالها لجمع مواردها ووفائها بما يقع على عاتقها من التزامات وتحقيقها لأهدافها المرجوة عن طريق تعظيم الإيرادات بأقل تكلفة ممكنة الأمر الذي يجعل من الوضع المالي للمنشأة غاية في الوضوح [7]. وانسجاماً مع مما سبق يرى الباحث بأن الأداء المالي هو المرأة

التي تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة نظراً لكونه يُظهر وبصورة جلية الموارد المالية ويحدد فرص الاستثمار بما من شأنه أن يحقق أهداف أصحاب المصالح. تتمثل مؤشرات الأداء المالي بنسب مالية تعد من أفضل طرق بيان حقيقة الوضع المالي للمنشأة، وتقسم بدورها إلى نسب الربحية، نسب الرفع المالي، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب السوق، إلا أنه واستناداً على محور هذا البحث سنعمد التركيز على أهم نسب الربحية المتمثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في المصارف وذلك لكونهما المتغيران التابعان للبحث [4].

العائد على الأصول Return on Assets

يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم كفاءة الإدارة على استخدام أصولها، لكونه يعكس فعالية

القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الإدارة، إذ يهدف إلى قياس قدرة المصارف على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في أصولها ويشكل أساساً يركز عليه في اتخاذ قرارات الإقراض وذلك بعد أن تتم مقارنتها بكلفة تلك العملية، وبعبارة أدق يمكن القول بأن العائد على الأصول يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحققة من استخدام أصول المصارف [8]. لا بد من أن نوضح بأن العائد على الأصول يكافئ حاصل قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، وأن الارتفاع في هذا المؤشر يشير إلى التحسن في أداء المصارف إلا أن هذا المؤشر سينخفض عندما تلجأ المصارف إلى الديون وذلك لكون مصروف الفائدة سيؤثر على رقم صافي الدخل بالانخفاض.

لا يخلو مؤشر العائد على الأصول من العيوب التي بدورها تتمثل بكونه يعتمد على الربح المحاسبي والذي قد لا يعكس الربح الاقتصادي الحقيقي للمصارف، بالإضافة إلى أنه يعتمد على القيمة الدفترية للأصول والتي قد لا تعكس بالضرورة القيمة السوقية لها [4].

العائد على حقوق الملكية Return on Equity

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية المؤشر الأكثر استخداماً للعائد الذي يطلبه المساهمين وذلك

مقابل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم، حيث يشير إلى العلاقة بين الأرباح التي حققتها المصارف نتيجة لاستثمار أموال المساهمين لديها، ولعل هذا ما يجعل منه مؤشراً شاملاً يمكن من خلاله تقييم الربحية بالإضافة إلى أنه يعبر على مدى قدرة المصارف على جذب الاستثمار لديها نظراً لكونه المحدد الأساسي لقرارات المستثمرين [9].

لا بد من أن نوضح بأن العائد على حقوق الملكية يكافئ حاصل قسمة صافي الربح على حقوق المساهمين، كما أن ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية والذي من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين ولعل هذا مرده إلى ارتفاع سعر السهم في السوق المالي [8].

11. النتائج والمناقشة:

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع		المتغير المستقل				
العائد على حقوق الملكية ROE		العائد على الأصول ROA		نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل		
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اسم البنك
31.63%	13.18%	9.99%	3.98%	7.30%	2.22%	1 البنك العربي
24.47%	18.69%	7.23%	4.78%	8.45%	1.02%	2 بنك الشرق
21.49%	16.52%	7.72%	4.69%	11.79%	2.53%	3 بنك بيبلس سوريا
18.75%	18.89%	2.20%	1.88%	21.18%	9.43%	4 بنك بيمو السعودي الفرنسي
81.48%	-27.48%	4.63%	0.39%	0.19%	0.02%	5 بنك سورية والخليج
20.29%	18.07%	3.39%	2.21%	8.79%	2.34%	6 بنك سورية والمهجر
21.89%	16.09%	5.68%	3.59%	9.97%	10.01%	7 بنك عودة
27.77%	17.06%	6.36%	3.38%	18.04%	21.68%	8 فرنسبنك - سورية
30.97%	11.38%	5.90%	3.11%	36.96%	18.28%	المتوسط العام

يبين الجدول (1) المتغير المستقل للدراسة نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل، والمتغيرات التابعة متمثلة بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهم. بلغ عدد المشاهدات 80 مشاهدة وهي أكبر من 5 أمثال عدد المتغيرات المستقلة، مما يعني أن شرط نسبة مشاهدة المتغيرات المستقلة محقق.

لمعرفة فيما إذا كانت تتوفر الشروط المتعلقة بملائمة بيانات الدراسة لإجراءات التحليل الإحصائي من

خلال اختبار توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً والتأكد من عدم الحاجة إلى اللجوء إلى اختبارات تحليل البيانات التي تحمل خاصية التوزيع غير الطبيعي عن طريق الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية وذلك من أجل التمكن من إجراء تحليل الانحدار البسيط، لذلك تم اختبار متغيرات الدراسة كافة من حيث اتصافها بالتوزيع الطبيعي من خلال اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعليه كانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Sig	Variables	صفة المتغير
0.200	معدل العائد على الأصول ROA	تابع
0.200	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	تابع
0.150	قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل X	مستقل

يلاحظ من مخرجات الجدول رقم (2) أن قيمة Sig لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) الأمر الذي يشير إلى توفر شرط التوزيع الطبيعي في متغيرات الدراسة كافة. لتحديد العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة تم استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون الموضحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	X	ROA	ROE
X	1		
ROA	0.305**	1	0.586**
ROE	0.301**		1

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يعرض الجدول رقم (3) النتائج الإحصائية لمصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة والمتمثلة بكل من (X) والتي تشير الى قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل كمتغير مستقل، ROA والتي تشير الى العائد على الأصول، ROE والتي تشير الى العائد على حقوق الملكية، ويتضح ما يلي:

- توجد علاقات طردية ذات دلالة إحصائية فيما بين قيمة الدخل الشامل الاخر وبين الأداء المالي،

حيث حصلت أعلى قيمة ارتباط بين قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل مع العائد على الاصول وبلغت (0.305) والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية وتعني كلما ا زدت نسبة تغير قيمة الدخل الشامل عن صافي الدخل ارتفع العائد على الاصول، في حين بلغت أدنى قيمة ارتباط (0.301) بين قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل وبين العائد على حقوق الملكية، وتعتبر هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية.

- كما توجد علاقة طردية قوية جداً ذات دلالة احصائية بين مؤشري الأداء المالي حيث بلغت هذه

القيمة (0.586) بين كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

اختبار الفرضية الأولى H1: لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الأولى

$X (\beta)$	Constant β	β Standardized Coefficients	T -statistics	Sig
0.002	0.015	0.304	3.300	0.002
R Square = 0.147		Adjusted R Square = 0.184		
$Model F$ test = 10.887				

يعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتبين النتائج أن القيمة β Standardized Coefficients قد بلغت (0.304) والتي تدل على قوة تأثير قيمة الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، كما بينت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية أقل من (5%)، حيث بلغت قيمتها (Sig=0.02)، وتبعاً لقاعدة القرار تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار أعلاه، بالأخذ في عين الاعتبار قيمة (Adjusted R Square) معامل التحديد المعدل والبالغة (0.184) والتي تشير إلى القدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء المالي فيما لو تم اعتماد مقياس العائد على الأصول من خلال قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبناءً على تحليل الانحدار البسيط أعلاه تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ بالعائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

فيما لو تم اعتماد قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$ROA = 0.015 + (0.002 * X) + e$$

حيث أن:

ROA: تشير إلى الاداء المالي مقاسا بالعائد على الاصول.

X: تشير إلى قيمة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل.

e: هامش الخطأ.

اختبار الفرضية الثانية H2: لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية

$X (\beta)$	Constant β	β Standardized Coefficients	T-statistics	Sig
0.002	0.083	0.384	3.300	0.002
<i>R Square = 0.142</i>		Adjusted R Square = 0.134		
<i>Model F test = 10.887</i>				

يعرض الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط لقيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتبين النتائج أن القيمة *Standardized Coefficients* β قد بلغت (0.384) والتي تدل على قوة تأثير قيمة الدخل الشامل الاخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، كما بينت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية أقل من (5%)، حيث بلغت

قيمتها (Sig=0.02) ، وتبعاً لقاعدة القرار تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار أعلاه، بالأخذ في عين الاعتبار قيمة (Adjusted R Square) معامل التحديد المعدل والبالغة (0.134) والتي تشير إلى القدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء المالي فيما لو تم اعتماد مقياس العائد على حقوق الملكية من خلال قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبناءً على تحليل الانحدار البسيط أعلاه تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فيما لو تم اعتماد قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$ROE = 0.083 + (0.002 * X) + e$$

حيث أن:

ROE: تشير إلى الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية.

X: تشير إلى قيمة الدخل الشامل الآخر من صافي الدخل.

e: هامش الخطأ.

12. الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر على العائد على الأصول للمصارف

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويمكن إعزاء هذه النتيجة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر. والتي بات وجودها ذو أهمية لجميع أصحاب المصالح المختلفة سواء كانوا مودعين أو ملاك أو جهات تشريعية، الأمر الذي يجعل قيمة الدخل الشامل الآخر مؤشراً للربحية وكفاءة المصارف على إدارة أصولها بالشكل الأمثل، مما يعكس أثره على الأداء المالي بشكل عام وعلى العائد على الأصول بشكل خاص، وهذا يعطي انطباع على الوزن المتزايد الذي أصبح يمثله الدخل الشامل الاخر على أداء المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والذي لم يعد بالإمكان تجاهله. ومن الجدير بالذكر أن أي من الدراسات السابقة لم تقم بالتوصل إلى هذه النتيجة حيث قامت بعض الدراسات السابقة بقياس أثر الدخل الشامل الآخر على عوائد السوق بشكل عام متمثلة بالعائد على السهم.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر على العائد على حقوق الملكية للمصارف

المدرجة في سوق دمشق، ويمكن إعزاء هذه النتيجة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر. والتي بات وجودها ذو أهمية خاصة للملاك والجهات التشريعية، فهو مصدر مهم للأرباح ووسيلة تعظيم ثروة المالكين وأصبح من غير الممكن تجاهله. ولكون البنوك تسعى كغيرها من الشركات إلى تحقيق مبدأ الاستمرارية وتعظيم ثروة مالكيها كأهم أهدافها الرئيسية، يجعل من الدخل الشامل الآخر موضع اهتمام متزايد. ومن الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج دراسة (Gazzola & Amelio, 2014) التي توصلت إلى أن الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي للمنشآت.

وبناءً على ما سبق يمكن إدراج التوصيات التالية:

1- تقديم المزيد من الإيضاحات حول أهمية المعلومات التي يفصح عنها الدخل

الشامل الآخر وذلك

من خلال حث الجهات الرسمية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بزيادة وعي إدارات الشركات على أهمية مفهوم الدخل الشامل الآخر وإقامة دورات تدريبية لتحسين الفهم لمعايير المحاسبية الدولية.

2- حث إدارات الشركات المساهمة العامة على الاهتمام بإعادة تقييم أصولها الثابتة

والإفصاح عن

الفروقات الناتجة في بنود الدخل الشامل الآخر لكونها جزء مهم من رأس مالها وما لذلك من أثر هام لأصحاب المصالح المختلفة وجودة الإفصاح عن الأرباح.

3- إجراء دراسات مستقبلية لتقييم الأثر النسبي للدخل الشامل الآخر على الأداء

المالي في قطاعات

مختلفة أخرى.

4- ضرورة إجراء دراسات في فترات لاحقة لزيادة عدد سنوات فترة الدراسة وإجراء

المقارنات بين فترتي

قبل الأزمة السورية وبعد الأزمة.

13. المراجع: References

- [1] K. M. R. S. M. Kanagaretnam ، "Usefulness of comprehensive income reporting in Canada. Journal of Accounting Public Policy .2009 "،
- [2] H .& .A. M. Al-Khadash ، " Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan "،*Jordan Journal of Business Administration*, 5(4), pp. 533 .2009 -،
- [3] ر . الجوازنة، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، . 2014.
- [4] M. E. H. L. D .& .H. P. E. Evans ، " The predictive ability of fair values for future financial performance of commercial banks and the relation of predictive ability to banks' share prices . "،*Contemporary Accounting Research*, 31(1), 1–12 .، .2014
- [5] P. A. S. Gazzola ، "Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance "،*Ekonomická revue – Central European Review of Economic Issues* 17 .2014 .،
- [6] B. C. M .& .K. U. Bratten ، " Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components "،*Review of Accounting Studies*, 21(1), 280-315 .2016 .،
- [7] J. L. S. C. S. K. S. Lee ، "The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings "،*Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 7, 031 – 040 .2020 .،

- [8] I. K. K. Nishikawa ، "The Definitions of Net Income and Comprehensive Income And Their Implications for Measurement "، *Accounting Horizons* , Vol. 30, No.4, pp.511–516 .2019 ،
- [9] J. S. I. Wiley ، " Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards "، *the United States of America* ، .2015
- [10] I. F. International Accounting Standard ، "Presentation of Financial Statements "، *London, United Kingdom* .2013 1 1 ،

أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية

دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي¹

إعداد الدكتور: مطيع أسعد الشلبي

قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

المدرّس في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية الإسلامية، دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي. حيث تمّ استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي الكمي في دراسة الظاهرة محل الدراسة خلال الفترة (الربع الأول لعام 2010 - الربع الرابع لعام 2018)، مستعيناً بالبرنامج الاحصائي ايفيوز 10 لتحليل البيانات بطريقة ومنهجية الانحدار البسيط باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. بيّنت النتائج بقاء حجم الودائع مرتفعاً خلال الأزمة حيث تجاوزت عتبة 135 مليار ل.س بنهاية 2018، وارتفاع سعر الذهب حيث تجاوز سعر الأونصة عتبة 1722 دولار الأمريكي في عام 2012، و وجود أثر لسعر الذهب في حجم الودائع في بنك سورية الدولي الإسلامي بقوة تفسيرية معدّلة بلغت 68%. واقترح الباحث بناءً على النتائج، العمل على توجيه السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لإيجاد بيئة وظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، وضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتنويع صيغ الاستثمار وتنويع الهيكل التمويلي لديها، وضرورة العمل على إدارة الودائع ضمن المعايير المقبولة دولياً عبر استثمار فائض الودائع لديها مما ينعكس ايجاباً على السلامة المصرفية والمركز المالي للمصرف.

الكلمات المفتاحية: بنك سورية الدولي الإسلامي، سعر الذهب، الودائع، مصارف إسلامية.

¹ بحث منشور في مجلة جامعة البعث: العدد 41 لعام 2019.

The effect of the change gold price in the volume of bank deposits

Case Study of Syria International Islamic Bank

Preparation : Dr.Motee` Alshalaby

Lecturer in Banking & Insurance Department

Faculty of Economics – University of Damascus.

The study aimed to identifying the impact of the change in the price of gold on the volume of Islamic bank deposits, a case study of Syria International Islamic Bank. The two descriptive and quantitative analytical methods were used in the study of the phenomenon under study during the period (Q1 2010 – Q4 2018), using the statistical software EViews 10 to analyze data using simple regression method using common integration and error correction model. The results showed that the volume of deposits remained high during the crisis, where it exceeded the threshold of 135 billion SP by the end of 2018, and rise in the price of gold, where the price of an ounce exceeded the threshold of 1722 US dollars in 2012, and the presence of the price of gold in the volume of deposits in Syria International Islamic Bank with a modified explanatory force. It reached 68%. Based on the results, the researcher suggested working on directing economic, financial and monetary policies to create a stable environment and conditions for the performance of banking business. On the banking safety and financial position of the bank.

Key Words: Syria International Islamic Bank, Gold Price, Deposits, Islamic Banks.

المقدمة:

يعتبر موضوع تغير سعر الذهب واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية أحد أهم الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، فالمصارف الإسلامية كغيرها من المصارف التقليدية معرضة لجميع أنواع المخاطر وخاصة مخاطر السيولة والمتمثلة في أغلب الأوقات بعجز السيولة، فكلما كانت نسب سيولة المصارف الإسلامية مرتفعة كلما كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها ورفع مستوى أدائها وسمعتها وتجاوز أية أزمات نقص سيولة تتعرض لها. ذلك أنّ السيولة المرتفعة تمثل الحاجز الذي يجنب المصرف الإفلاس في حال تعرضه لأزمة نقص سيولة، وكذلك مواجهة أية ظروف أخرى في حال تعرضه لمخاطر سوقية أو ائتمانية أو تشغيلية أو غيرها والتي تترك أثراً على السيولة المصرفية. يعتبر الذهب ملاذاً آمناً للعديد من المدخرين و المستثمرين ويعود السبب إلى كونه المعدن الأكثر أماناً من بين المعادن الأخرى. حيث أن الأفراد يعتبرونه ملاذاً آمناً لحفظ ثروتهم عند حصول الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية مثل الحروب وغيرها. ويعود السبب إلى تراجع ثقة الأفراد بالعملة المتأثرة بالأزمات المختلفة بالإضافة إلى عدم إمكانية التحكم بمعدن الذهب من قبل أي منظمة أو هيئة حكومية ويعود أيضاً إلى تأثره بقوى العرض والطلب. لذلك نلاحظ أنه في أوقات الحرب يرتفع سعر الذهب مقارنة بالعملات والسلع الأخرى بسبب ارتفاع الطلب عليه. مما يعني أنّ زيادة الاضطرابات و الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر الذهب. بالإضافة إلى أن خصائص الذهب تعزز دوره كملاذ آمن حيث يعتبره الأفراد ملاذاً آمناً لحفظ ثروتهم وذلك لأنه على عكس العملات الورقية لا يفقد الذهب قيمته ولا يتلف مع مرور الزمن بل يجري تداوله في أي مكان في العالم بسبب سهولة تدويره وتشكيله مع الحفاظ على قيمته الأساسية.

مشكلة البحث:

شهدت سورية أزمة خلال الفترة (2011-2018) عانت منها كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، والقطاع المصرفي جزءاً من هذه القطاعات التي تأثرت بهذه الأزمة.

حيث تعرضت أغلب المصارف السورية إلى مخاطر عديدة منها مخاطر ائتمانية (نتيجة عدم قدرة الزبائن على التسديد)، و مخاطر سيولة (نتيجة طلبات المودعين المفاجئة لسحب وداائعهم)، ومخاطر سعر الصرف (الارتفاع المستمر في سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية) مما أدى إلى حدوث خسائر، إضافة إلى ارتفاع سعر الذهب الذي يعد ملاذاً آمناً زمن الأزمات و سلعة ادخارية في كافة الأوقات.

لما كانت المصارف الإسلامية ركن من أركان النظام المصرفي السوري، فإنها قد تأثرت بهذه الأزمة على الرغم من اختلاف درجة تأثرها بها لخصوصية طبيعة عملها الإسلامي، حيث تأثرت بالعديد من العوامل الاقتصادية وارتأت السلطات الرقابية إلى رفع رأس مال هذه المصارف عن غيرها من المصارف التقليدية حتى تدعم مركز سيولتها النقدية وتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة أية ظروف طارئة. وكان جديراً بأن تزداد ثقة المودعين تجاه تلك المصارف مما ينعكس ايجاباً على وضع الودائع.

فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان:

هل كان هناك أثراً لتغير سعر الذهب في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية؟
و للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة:

1. ماهي تغيرات سعر الذهب ؟
2. ماهي حجم الودائع في المصارف الاسلامية السورية؟
3. دراسة و تحليل أثر تغير سعر الذهب في حجم ودائع المصارف؟

أهمية البحث:

1. بيان أثر تغير سعر الذهب في ودائع المصارف الإسلامية.
2. الاستفادة من نتائج و توصيات البحث والتي يمكن أن تساعد بنك سورية الدولي الإسلامي في معرفة نقاط القوة أو الضعف في إدارة الودائع و إدارة المخاطر.
3. حافز مهم للباحثين والدارسين والمهتمين الذين يودون التعرف على أثر سعر الذهب في حجم ودائع المصارف الإسلامية، حيث يعتبر هذا البحث نقطة الانطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع.

أهداف البحث:

1. التعرف على العوامل المؤثرة في سعر الذهب، وتطور سعر الذهب.
2. التعرف على مفهوم الودائع في المصارف الإسلامية وأهميتها وأنواعها و العوامل المؤثرة فيها وأساليب إدارتها و مخاطرها.
3. تحديد درجة تأثير سعر الذهب في حجم وداائع بنك سورية الدولي الإسلامي.

فرضية البحث:

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الذهب وحجم وداائع بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2018).

حدود البحث:

الحدود المكانية: تتم هذه الدراسة في المصارف الاسلامية السورية، حالة بنك سورية الدولي الإسلامي.

الحدود الزمنية: الفترة ما بين (الربع الأول لعام 2010 - الربع الرابع لعام 2018).

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم النظري: تم انجاز هذا القسم بالاعتماد على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية و الأجنبية والأبحاث والدراسات السابقة.

القسم العملي: تم انجاز هذا القسم بالاعتماد على منهج التحليل الكمي في اختبار فرضيات البحث وباستخدام برنامج E-views10 معتمداً بذلك على التقارير المالية الصادرة عن بنك سورية الدولي الإسلامي، وسعر الذهب المنشور على موقع مجلس الذهب العالمي [World Gold Council:/https://www.gold.org](https://www.gold.org).

الدراسات السابقة:

1. RACHMAWATI,E,SYAMSULHKIM,E.(2004)–Factors Affecting Mudaraba Deposits in Indonesia, Department of Economics Padjadjaran University , Indonesia.[1]

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العوامل التي تؤثر على ودائع المضاربة في إندونيسيا باستخدام طريقة التكامل المشترك المعروفة في الاقتصاد القياسي. استخدمت سلسلة زمنية ربعية في الفترة (1993 – 2003). واستخدم أربعة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، وعدد المكاتب الفرعية للبنك الإسلامي، ومشاركة الأرباح، وسعر الفائدة اعتقد أنّ لها تأثيراً على حجم ودائع المضاربة.

خلصت الدراسة إلى أن حجم ودائع المضاربة في إندونيسيا لا يعتمد على معدل الدخل أو الفائدة، بل يعتمد على معدل مشاركة الأرباح وعدد المكاتب الفرعية للبنوك التجارية الإسلامية. هذه النتيجة دعمت الرأي القائل بأن المودعين ينجذبون إلى وضع أموالهم في البنوك الإسلامية الإندونيسية جزئياً لأسباب تعظيم الرفاهية، ليس فقط بسبب اعتباراتهم الدينية. علاوة على ذلك، من أجل زيادة حجم ودائع المضاربة في إندونيسيا، اقترحت إنشاء المزيد من المكاتب الفرعية للبنوك التجارية الإسلامية. وأن توفر أيضاً معدل مشاركة أفضل للربح من أجل جذب المزيد من المودعين.

2. NAHAR,S,SARKER,N.(2016,JUN). Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross–Country Evidence. IOSR Journal of Business and Management (IOSR–JBM). Volume 18, Issue 6 .Ver. I (Jun. 2016), PP 20–27.[2]

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على تمويل المصارف الإسلامية. استخدمت الدراسة طريقة الانحدار FGLS لتحليل بيانات الألواح غير المتوازنة لـ 172 مصرفاً إسلامياً من 48 دولة تستوفي معايير الاختيار ولديها بيانات مالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل للفترة الممتدة من 2004 إلى 2013. من نتائج

الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لديهم علاقة إيجابية كبيرة مع تمويل المصارف الإسلامية. كما وجدت أن تأثير سعر الصرف على تمويل المصارف الإسلامية كان سلبياً، ومع ذلك، وعلى نحو مفاجئ وغير متسق مع التقارير العامة عن النمو الملحوظ للبنوك الإسلامية بعد الأزمات المالية العالمية، وجدت الدراسة نتائج ضئيلة بالنسبة لحجم تمويل المصارف الإسلامية خلال فترة ما بعد الأزمات المالية العالمية.

3. NDOUR,E (2017)-The Affecting Factors in the Volume of Deposits in the Banks , "Empirical Study on Private Banks in Syria". Master Thesis, Damascus University. Faculty of Economics.[3]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم الودائع في المصارف، وتمت على عينة مكونة من سبعة مصارف خاصة عاملة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥). تضمن التحليل الإحصائي دراسة الارتباط والانحدار والفروق بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج هي :

وجود أثر ذي دلالة إحصائية بشكل طردي بين سعر الصرف ومعدل الفائدة و بين حجم الودائع المصرفية خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٥)، وجود أثر ذي دلالة إحصائية بشكل طردي بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)، وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الوعي المصرفي والسمات المادية للبنك وبين حجم الودائع المصرفية.

4. QAISAR,A, others.(2018,nov)-Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability. Journal of Accounting and Applied Business Research, Vol. 1, No. 2, 2018.[4]

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في بروناي. تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف، وأسعار النفط والمنافسة وعرض النقود على ربحية بنك إسلام بروناي دار السلام (BIBD). خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016. وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام Stata 15. تم اعتماد تقنية الانحدار لوحدة الآثار الثابتة لقياس تأثير كل متغير على ربحية البنوك الإسلامية. أظهرت النتائج أن متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة لها تأثير إيجابي كبير على الربحية. وكشفت النتائج كذلك أن أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي والتضخم كانت الأكثر أهمية، وكان سعر الصرف وعرض النقود من العوامل الأقل أهمية المحددة للربحية. المقترحات توجه المنظمون و واضعو السياسات لاكتشاف موارد بديلة لتجديد النظام الاقتصادي والمالي. تحث المصرفية الإسلامية لإيجاد استراتيجيات التسويق الخاصة بها للحد من تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي.

ما يميز هذا البحث:

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع، كونه يبحث أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2018)، حيث تعاني سورية من أزمة، في بيئة تشهد قلة الدراسات السابقة عن هذا الموضوع. كما أنّ الدراسة ستصل إلى نتائج و مقترحات من الممكن أن تساعد المصرف المدروس والمصارف الإسلامية باتخاذ قرارات حول هذا الموضوع.

الإطار النظري:

أولاً - سعر الذهب:

1. مفهوم سعر الذهب:

على حد علمنا و اطلاعنا لم نجد ما يشير إلى وجود تعريف لسعر الذهب في كتابات الباحثين و المهتمين بالموضوع، و بناءً عليه حاولنا تقديم بعض التعاريف التالية:

يعبر سعر الذهب عن عدد الوحدات النقدية التي تُدفع للحصول على وحدة واحدة من الأونصة الذهبية. ويعرف أيضاً بأنه ذلك السعر الذي يتم على أساسه تداول (بيعاً و شراءً) الأونصة الذهبية. كذلك يطلق سعر الذهب على عدد الوحدات النقدية الوطنية التي تدفع للحصول على أونصة ذهبية واحدة، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على أونصة ذهبية واحدة .

2. خصائص و وظائف الذهب: للذهب عدة خصائص و وظائف نذكر منها: [5]

- أ. أصل مالي سائل حيث يمكن تحويله إلى نقود بسهولة.
- ب. عملة صلبة عالية الجودة، لذلك تلعب دوراً مهماً في الادخار.
- ت. حماية ضد مخاطر التضخم.
- ث. ملاذاً آمناً لاسيما أثناء الأزمات.
- ج. أكثر استقراراً مقارنة بالأصول الأخرى.
- ح. يحقق الذهب عائداً أفضل مقارنة بالسلع الأخرى لاسيما على المدى الطويل.
- خ. يلعب دور غطاء للعملات.
- د. احتياطي دولي.
- ذ. يؤدي وظيفة الحماية والتحوط: يساهم الذهب في الحماية ضد المخاطر النظامية وتقليل تقلبات المحفظة وخسائرها، ويعد أحد أدوات التحوط من مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. [6]

3. أوزان و عيارات الذهب: [7]

يتم وزن الذهب بالأوقية (الأونصة)، والكيلوغرام يعادل (32.1507465686) أونصة، والأونصة تساوي 31,1034768 غرام ذهب من عيار 24.

السبائك : عيار 24 ذهب خالص، لها الأوزان التالية (1-5-10-31.1035-50-100-116.6-250-500-1000-5000) غرام.

الليرة الذهبية (انكليزية أم سورية) أو الجنيه: يعادل 8 غرام عيار 22 أو عيار 21

يقاس عيار الذهب بالقيراط ومن أشهرها :

- عيار 24 قيراط يكون ذهب نقي وصافي ولكن ليس بنسبة 100% ولكن بنسبة 99.90% ولذلك فهو يحتوي على نسبة ضئيلة جداً من النحاس تقدر ب واحد في الألف (أي غرام واحد في الكيلوغرام) ، وذلك لأن الذهب النقي الصافي الخالص 100% يكون ليناً للغاية لدرجة أنه يصبح في الإمكان تشكيكه باليدين، ولكن وجود هذه النسبة الضئيلة من النحاس تمنع من انبعاجه بشكل عفوي، والصاغة لا يسمون نسب الخلط بالغرام ولكن بالسهم يقولوا مثلاً: ذهب عيار 24 به 999.9 سهم وكأن عدد الأسهم المتاح هو 1000 سهم (أي كيلوغرام).
- عيار 22 قيراط ويكون الذهب بنسبة 916.666 غرام في الكيلو غرام (أي أن عيار 22 به 916.666 سهم بلغة الصاغة).
- عيار 21 قيراط ويكون الذهب بنسبة 875 غرام في الكيلو غرام (أي أن عيار 21 به 875 سهم بلغة الصاغة).
- عيار 18 قيراط ويكون الذهب بنسبة 750 غرام في الكيلوغرام (أي أن عيار 18 به 750 سهم بلغة الصاغة) .. وهكذا.

4. العوامل المؤثرة في سعر الذهب:

هناك الكثير من العوامل المباشرة و غير المباشرة التي تؤثر في سعر الذهب على الصعيد الدولي، يمكن أن تحدد السعر و نذكر من أهمها:

أ. قيمة الدولار الأمريكي: هناك علاقة عكسية تربط بين قيمة الدولار الأمريكي و سعر الذهب، فإذا ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي انخفض سعر الذهب، أما إذا انخفضت قيمة الدولار الأمريكي أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الذهب عالمياً.

ب. حجم الانتاج العالمي من الذهب: كلما كان حجم الانتاج العالمي من الذهب مرتفعاً فإن حجم العرض يزداد مما يؤدي إلى انخفاض سعر الذهب، وبالعكس كلما انخفض الانتاج أدى إلى ارتفاع سعر الذهب (شرط ثبات العوامل الأخرى). وفي

هذا السياق نذكر أن حجم الانتاج العالمي من الذهب وصل إلى 3502.6 طن في عام 2018. [7]

ت. حجم الطلب العالمي على المجوهرات: هناك علاقة طردية بين حجم الطلب على المجوهرات و سعر الذهب، فزيادة الطلب على المجوهرات سيؤدي إلى ارتفاع سعر الذهب. و تستحوذ المجوهرات على النسبة الأكبر من حجم الطلب على الذهب،

حيث وصل إلى 2241.3 طن في عام 2018 من أصل 4396.8 طن. [7]

ث. تكاليف استخراج و تصنيع الذهب: تتأثر أسعار الذهب طرداً مع تكاليف استخراج الذهب و تصنيعه، فكلما ارتفعت التكاليف ازداد سعر الذهب والعكس صحيح.

ج. حجم الاحتياطات الدولية من الذهب في المصارف المركزية: تحتفظ البنوك المركزية بجزء من احتياطاتها على شكل ذهب، يزداد هذا الرصيد الذهبي عندما يكون لديها فائض بالنقد الأجنبي و ترغب بشراء الذهب، وينقص عندما تكون بحاجة إلى نقد أجنبي أو لا ترغب بالاحتفاظ به كاحتياطي. وتستخدم هذه الاحتياطات للوفاء بالالتزامات المالية، مثل تسديد الديون وتلبية الحاجة لتمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة. حيث أنّ زيادة حجم احتياطات الذهب سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الذهب نتيجة زيادة حجم الطلب. نذكر هنا أن حجم الطلب

من البنوك المركزية على الذهب وصل إلى 656.3 طن في عام 2018. [7]

ح. نقطة تقاطع منحني عرض الذهب ومنحني الطلب عليه: حاله في ذلك كحال أي سلعة تعرض في السوق، يمكن تعريف الطلب على الذهب بأنه الكميات من الذهب التي يكون المتعاملون على استعداد لشراؤها عند مستوى مختلف من الأسعار خلال فترة زمنية معينة، أما عرض الذهب فيعرف بأنه الكميات المختلفة من الذهب والتي يكون المتعاملون على استعداد لبيعها عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية معينة، على افتراض ثبات العوامل الأخرى، وعند التقاء منحني الطلب مع منحني العرض

يمكن أن نحصل على السعر التوازني الذي يعكس سعر الذهب في السوق في لحظة زمنية معينة.

خ. عوامل أخرى: وهي عوامل لا يقل تأثيرها عن العوامل الاقتصادية والنقدية المذكورة أعلاه في التأثير على سعر الذهب غير أن تأثيرها يمكن أن يكون لفترة قصيرة ولأغراض محددة، وسرعان ما يعود سعر الذهب إلى ما كان عليه سابقاً، ويمكن ذكر بعض هذه العوامل في الآتي: الأزمات، العقوبات الاقتصادية، الإشاعات، أسعار النفط، الأخبار الاقتصادية، والتطورات السياسية والتوقعات.

أمّا على الصعيد الوطني لكل بلد فإن سعر الذهب يتحدد و يتأثر بسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وسعر أونصة الذهب العالمي.

5. المراحل التاريخية للذهب: [8]

في الحقيقة لقد تسببت الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرّ بها العالم خلال القرن التاسع عشر إلى حدوث تغيرات كبيرة في النظام النقدي العالمي، وقد ظلّ الذهب يقوم بدوره بشكل رئيس في النظام النقدي حتى انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة في عام 1971 وبدأ هذا الدور ينحسر بالتدرج على الرغم من أن الذهب يعتبر من أهم الأصول في احتياطات عدد من البلدان، وقد مرّ الذهب بثلاث مراحل هي:

أ. نظام القاعدة الذهبية: تعتمد هذه القاعدة على أن كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، وفي الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب مقابل سعر عملتها الذي أعلنته، وبالتالي فإنّ هذه القاعدة كانت تضمن حرية تبادل الذهب بأشكال النقد المتداول ، كما تضمن أيضاً على الصعيد الخارجي، حرية تصدير واستيراد الذهب من دون قيد أو شرط. وطبقاً لهذه القاعدة فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يقوم بإصدار كميات من الأوراق النقدية في التداول وذلك تجنباً لزيادة كمية النقود المتداولة عن حاجة النشاط الاقتصادي وبالتالي تنقص ثقة الجمهور في استعمال النقود الذي يسارع إلى تركه والحصول على الذهب مكانه.

ب. نظام قاعدة الصرف بالذهب: وقد تم الاتفاق في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 على أن يكون الذهب هو الأصل الذي يدور عليه نظام النقد الدولي الجديد، وكان من ضمن شروط المؤتمر أن يقوم الأعضاء بإعادة ربط عملتها بالذهب، من خلال تحديد كل دولة وزناً معيناً من الذهب الصافي لوحدتها النقدية، وذلك من أجل تحديد وتثبيت سعر الصرف، ولكن هذا لا يعني حرية التبدل بالذهب، حيث لم يسمح للأفراد أو للمؤسسات بتبديل الذهب مقابل الأوراق النقدية من المصرف المركزي، إلا الدولار الأميركي وحده هو الذي يمكن خاصية تبديله بالذهب. ومن هنا أخذ الدولار الأميركي يتميز عن سائر نقود العالم لأنه فقط هو الذي اكتسب هذه الميزة، وقد حددت الولايات المتحدة سعر الدولار الرسمي بالذهب، بواقع 35 دولاراً للأونصة،

ت. فك الارتباط بين الدولار والذهب وإلغاء القاعدة الذهبية: انهيار اتفاقية بريتون وودز وذلك عند إعلان الرئيس الأميركي نيكسون بتاريخ 15/آب/ 1971 عن فك ارتباط الدولار بالذهب، وفي كانون الأول من عام 1971 اجتمع ممثلو عشر دول في معهد سميثونيان بواشنطن في مقاطعة كولومبيا، لدراسة الوضع الجديد بعد انهيار بريتون وودز و توصلوا الى اتفاقية سميثونيان، ووافقوا على رفع سعر أوقية الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار أمريكي للأوقية، هذا يعني تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 7,89% كما ارتفعت قيمة بعض العملات، مثل الين الياباني بنسبة 14% والمارك الألماني بنسبة 17%. كما تضمنت هذه الاتفاقية توسيع هامش تقلبات أسعار الصرف إلى 2,25% ارتفاعاً وانخفاضاً عن سعر التعادل، بدلاً من 1%، وهذا يعني أنه يمكن لسعر صرف أي عملة بخلاف الدولار أن يتقلب في حدود 4.5% ارتفاعاً وانخفاضاً، بالمقارنة مع سعر صرف أي عملة أخرى، وذلك في حالة زيادة قيمة إحداهما بنسبة 2.25% عن سعر تعادلها بالدولار، وانخفاض قيمة العملة الأخرى بنسبة 2.25% عن سعر تعادلها بالدولار.

6. تطور سعر الذهب :

شهد سعر الذهب تقلباً واضحاً خلال الفترة (2010-2018) نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية.

الجدول(1) تطور سعر أونصة الذهب بالدولار الأمريكي نهاية كل سنة خلال (2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السعر	1,367	1,688	1,722	1,276	1,201	1,107	1,222	1,275	1,226

المصدر : إعداد الباحث بناءً على البيانات الصادرة عن مجلس الذهب العالمي.

يظهر الجدول السابق اتخاذ سعر الذهب منحى تصاعدياً حيث ارتفع سعر أونصة الذهب من 1367 دولاراً إلى 1722 دولاراً خلال الفترة (2010-2012)، ثم اتخذ منحى هابطاً حيث تراجع من 1722 دولاراً إلى 1107 دولار في نهاية عام 2015، إلا أنه عاود الارتفاع في نهاية عام 2017 إلى 1275 دولاراً، ليصل إلى 1226 دولاراً بنهاية عام 2018.

ولمعرفة هل كان هناك توافق في اتجاه أسعار الذهب في سورية مع اتجاه أسعار الذهب العالمية حسبنا سعر أونصة الذهب مقومة بسعر الصرف الرسمي لـ الليرة.

الجدول(2) تطور سعر أونصة الذهب بالليرة السورية نهاية كل سنة خلال (2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السعر	64,162	94,055	133,267	183,147	237,829	372,503	632,092	659,930	534,667

المصدر : إعداد الباحث بناءً على بيانات مجلس الذهب العالمي و مصرف سورية المركزي و للوقوف على حقيقة اتجاهات أسعار الذهب في سورية نجد من الجدول السابق رقم (2) المذكور أعلاه أن سعر أونصة الذهب مقومة بالليرة السورية اتخذت منحى تصاعدياً خلال الفترة (2010-2017) حيث ارتفعت من 64162 ل.س في نهاية عام 2010 إلى 659930 ل.س في نهاية عام 2017، ثم هبطت إلى 534667 ل.س في نهاية عام 2018. بدأ سعر الذهب يأخذ منحى هابطاً.

مما سبق نجد أن اتجاهات أسعار الذهب في سورية لم تتفق واتجاهات أسعار الذهب العالمية، بل حافظت على الاتجاه الصاعد خلال نفس الفترة بسبب آثار الأزمة ، والتضخم و انخفاض قيمة الليرة السورية.

ثانياً - الودائع المصرفية

1. تعريف الودائع:

هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المنفق عليها[9] أي أنها المبالغ المصرح بها بأي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة الأداء عند الطلب أو بعد إشعار أو في تاريخ استحقاق معين[10]

2. مفهوم الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية: احتفاظ المصرف بجزء من الأصول السائلة، لتمكينه من الوفاء بالالتزامات وتلبية طلبات التمويل ومواجهة احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة، وذلك بما يضمن الاستقرار المصرفي، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3. أهمية الودائع المصرفية:

تعمل إدارات المصارف على تعزيز ثقة المودعين بشكل دائم، لأن المودع عندما يقوم بإيداع الأموال في المصرف، فإنه يسعى للحصول على عائد ضمن مخاطرة معدومة، لذلك، فإن سلامة أموال المودعين يجب أن تكون ضمن أولوياته.[11]

تمثل الودائع لدى المصارف الإسلامية أهمية كبيرة وتشمل القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في انشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار والتمويل وتقديم الخدمات المصرفية وغيرها... الخ. بعبارة أخرى إن المصارف الإسلامية تتعامل بأموال الغير (أموال المواطنين أو الشركات أو المؤسسات الحكومية أو غيرها) واستنادا الى ما تقدم فان أهمية حسابات الودائع تبرز في النقاط الاتية:

أ. تؤدي المصارف الإسلامية دوراً أساسياً ومهما في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة انتاجية المجتمع[12]

ب. تعد الودائع اكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات اذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية، كما أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع المصرفية [13]

ت. تعد الودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لأن الودائع تمثل حجب جزءاً من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية[14]

ث. تعد الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية. ويطلق عليها الحسابات الجارية تحت الطلب بسبب إمكانية سحبها من قبل المودع في أي وقت يشاء إذ أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف الإسلامية في الاقتصاد الوطني[15]

ح. تقوم المصارف الإسلامية بتعبئة المدخرات، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف الإسلامية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف الخارجية من الودائع بشكل أساس فضلاً عن مواردها الداخلية المتمثلة برأس المال والاحتياطات التي لا تشكل إلا نسبة قليلة. [16]

خ. تؤدي المصارف الإسلامية خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها للودائع لكونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بأمان وبأقل المخاطر أو

انعدامها، وتشجع الادخار الذي يمثل ركناً أساسياً في عملية التوازن الاقتصادي، والاستثمار النقدي فضلاً عن استخدام الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة. [17]

4. أنواع الودائع في المصارف الإسلامية: تقسم ودائع المصارف الإسلامية إلى:

أ. الحسابات الجارية (تحت الطلب): وهي الأموال التي يودعها الزبائن في المصرف الإسلامي بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات، أو رغبتهم الاحتفاظ بأموالهم في مكان آمن، ويستطيع الزبون أن يسحب من حسابه في أي وقت. ويمكن للمصرف استخدام أرصدة هذه الحسابات، فإذا حدثت خسارة عند استخدامها يتحمل تبعتها المصرف، وإذا تحقق الربح يحصل عليه المصرف بالكامل، وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول أن «الخارج بالضمان» ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه أو منه من منافع أو إيرادات حيث يعتبر المصرف ضامناً لهذه الحسابات، ويجوز للمصرف أن يفرض عمولات على إدارته لهذه الحسابات.

ب. الحسابات الاستثمارية: هي الأموال التي يودعها الزبائن بغرض قيام المصرف الإسلامي (المضارب) باستثمارها، وبذلك تكون شروط هذه الحسابات وقواعدها مستمدة من شروط عقد المضاربة وقواعده، فإنه يجب أن يتضمن فتح الحساب بنوداً تتعلق بكيفية توزيع الأرباح والخسائر، وتحديد نصيب المصرف المضارب مقابل عمله وإدارته، وكذلك الإذن للمصرف بخلط الأموال، ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- حسابات الاستثمار المشترك (المطلق): حيث تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المطلقة (لا ترتبط بمشروع أو برنامج استثمار معين)، وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الزبائن وتشارك هذه الأموال بالأرباح المتحققة وتحمل مخاطر الاستثمار. ويكون المصرف وكيلاً و شريكاً عن

أصحاب هذه الودائع باستثمارها مباشرة، أو بدفعها إلى من يعمل فيها على شروط العقود التي يقرّها الإسلام، وذلك عن طريق المشاركات أو البيوع أو الأجازات وغير ذلك. [18]

و تقسم هذه الحسابات إلى أنواع تختلف شروط كل منها ونسبة مشاركة كل منها في الأرباح، وذلك وفقاً لأجال استحقاقها، وتختلف تسميتها وشروطها من مصرف إلى آخر.

■ حسابات الاستثمار المخصص (المُقيّدة): تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المُقيّدة، وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الزبائن لاستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده الزبون، وبما أن الزبون هو الذي يقرّر نوع الاستثمار وطبيعته فإن المصرف يشارك في الأرباح المتحققة ووفق النسبة المُتفق عليها في حين يتحمل الزبون (بصفته صاحب رأس المال) وحده الخسائر، وتوجّه حسابات الاستثمار المخصص غالباً لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الأجل (سنتين فأكثر) وتُحقّق هذه الحسابات ميزة عدم خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي.

ت. المحافظ الاستثمارية (الصكوك): وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف الأموال من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية، وغالباً ما تكون لدى المصرف مجموعة من المحافظ الاستثمارية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث يتم تكوين محفظة مالية برأسمال محدّد، يستثمر كل أو جزء من أموال المحفظة في مشاريع مختلفة عقارية أو تجارية، وقد يجري استثمار جزء آخر من أموالها في شراء أسهم أو سندات إسلامية أو مرابحات، يوزع الربح أو الخسارة على المشاركين في المحفظة، يأخذ المصرف حصته بنسبة محددة سلفاً من الأرباح

(أتعاب مضاربة)، و يتحمل الخسائر فقط في حال التقصير أو التعدي.

من أهم أنواع الصكوك: الإجارة، السلم، الاستصناع، والمشاركة.

5. العوامل المؤثرة في ودائع المصارف الإسلامية: تتأثر الودائع بعدة عوامل نذكر منها:

ا. حجم العوائد على الوديعة: هناك علاقة طردية بين العوائد على الودائع و حجم الودائع، كلما ارتفعت العوائد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع و العكس صحيح.

ب. سعر الصرف: كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى ذلك إلى انخفاض حجم الودائع، لأن المودع يبحث عن بديل آمن لحفظ ودائعه من انخفاض قيمتها.

ج. التضخم: لا شك أن التضخم يؤثر في حجم الودائع و يؤدي إلى تآكل قيمة الودائع مما يشجع المودعين إلى استبدال العملة الوطنية بعملات أجنبية أو ذهب.

د. البدائل المالية: وهي الأوراق المالية (الأسهم والصكوك وأذون الخزينة وغيرها) والتي أصبحت منافساً هاماً في مجال جذب المدخرات الفردية عندما يسمح للأفراد بشرائها.

هنا تتم دراسة العلاقة بين العائد على الأوراق المالية ومقدار العائد على الودائع.

ومن المتصور وجود علاقة عكسية أو سالبة بينهما. فارتفاع عائد على الصكوك مثلاً يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع. ويمكن التعرف على درجة الحساسية للودائع المعروضة للتغيرات في عوائد البدائل المالية من خلال فكرة المرونة .

هـ. البدائل السلعية: تعدّ من البدائل الادخارية التي تؤثر في حجم الودائع و خاصة وقت الأزمات، وهي البدائل مثل الذهب والفضة والمجوهرات والأحجار الكريمة ، فارتفاع أسعار الذهب له علاقة على حجم الودائع بالانخفاض ، فالذهب أصل ثابت القيمة ويدفع الكثيرين ممن يحتفظون بمدخراتهم في شكل أوعية ادخارية في المصارف إلى سحبها والتحول لشرائه و خاصة في حالات التضخم و الأزمات.

و. حجم الادخار: يعدّ الدخل أحد العوامل المساهمة في زيادة الادخار، و من المعروف أن الادخار يساوي الدخل مطروحاً منه الاستهلاك، أيّ أن المدخرات هي ما لم ينفق من

الدخل على السلع و الخدمات، وطبعاً زيادة الودائع مرتبطة برغبة وحجم الأموال التي يرغب أصحابها إيداعها في المصارف. [19]

فتتأثر الودائع بالادخار طردياً، إذ كلما زاد الادخار زاد حجم الودائع ز. **البدائل النقدية:** وهي العملات الأجنبية والتي تكتسب أهمية خاصة في الدول النامية نتيجة لندرة عرض هذه العملات، حيث أنه يدفع بأسعارها في السوق السوداء إلى الارتفاع المستمر مع تعاظم الطلب عليها، وقد يكون هذا الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات التضخم السائدة في السوق. ولكن يجدر الإشارة هنا إلى أن أثر ارتفاع هذه العملات أثر عكسي محدود على عرض الودائع لمحدودية المتعاملين في السوق السوداء لعدم قانونيتها. [20]

6. إدارة الودائع في المصارف الإسلامية:

تعرف إدارة الودائع المصرفية على أنها إدارة المركز النقدي في المصارف وهي من السياسات الهامة والمؤثرة على كافة العمليات المصرفية إضافة إلى مستقبل المصرف وكفاءته و ربحيته، لذلك يعمل في هذا المركز خبراء متخصصين لديهم الخبرة في استثمار وتوظيف الأموال، لأن الإدارة هنا تعني إعادة توزيع الاستثمارات والتوظيفات إما لدعم المركز المالي للمصرف، أو لإعادة التوظيف واستناداً لذلك تعني إدارة الودائع:

"دراسة كافة عناصر السيولة والتوظيفات والاستثمارات والمقارنة بينها من أجل تحسين واقع السيولة إذا كانت متدنية، أو إعادة توزيع الأموال على التوظيفات والاستثمارات بهدف تحقيق الأمان المصرفي وزيادة ربحية المصرف." [21]

وتعدّ إدارة الودائع عملية ديناميكية لأن الوضع النقدي للمصرف يتغير كل يوم، وفي أي وقتٍ من الأوقات يصبح وضع السيولة الذي كان يبدو كافياً فجأةً غير كافٍ والعكس بالعكس ومع مرور الوقت وحركة الأسواق وتدفق الأموال من وإلى المصرف وتوسع نطاق الأنشطة أو تقلصها يتغير وضع السيولة. [22]

وانطلاقاً من أهمية الودائع بالنسبة لأي مؤسسة مصرفية، فإن إدارة الودائع من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المصارف و ذلك للتحوط من المخاطر المصرفية التي من الممكن التعرض لها مستقبلاً و تخفيضها قدر الإمكان.

وتختلف عمليّة إدارة الودائع والمخاطر المرتبطة بها باختلاف حجم المصرف ونوع نشاطه الرئيسي وحجم نشاطه الدولي internationalization إضافة إلى درجة تعقيده التنظيمي [23].organizational complexity

من أهم الأساليب والأدوات المالية المتاحة لإدارة الودائع في المصارف الإسلامية:

- أ- تبادل القروض
- ب- التصكيك
- ج- شهادات الاستثمار الإسلامية
- د- المضاربة في سوق الأوراق المالية
- هـ- الاتجار بالمعادن الثمينة (الذهب والفضة) و العملات الأجنبية

7. مخاطر الودائع:

يقصد بمخاطر الودائع تلك المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة السحوبات العادية و الطارئة في الأوقات المحددة.

وتعرف مخاطر الودائع على أنها عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته من طلبات سحب الودائع عند مواعيد استحقاقها، بسبب ظروف خارجية أو داخلية.

أما مخاطر الودائع في المصارف الإسلامية فتظهر في عدم قدرة المصرف الإسلامي على الوفاء بالتزاماته من استحقاق الودائع مما يعرضه لخسائر محتملة، فالمصارف الإسلامية لا تقدم الأموال قروضاً لأجال محددة، بل تقوم باستثمار أموالها وفق صيغ تمويل إسلامية، فهي تقدم تمويل لاستثمارات ومشاريع فعلية من الصعوبة انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل عوائدها مهما كانت دقة دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ، وإن كان من الناحية العملية تشكو المصارف الإسلامية من زيادة حجم الودائع لديها أكثر

من قدرتها الاستيعابية، إلا أنّ ذلك لا يدفعها إلى المخاطرة غير المحسوبة في الاستثمارات طويلة الأجل.

إن تعرّض المصرف الإسلامي لمخاطر الودائع قد يسيء إلى سمعته، بأنه يعاني من نقص في السيولة، فيؤثر ذلك على استمرارية نشاطه، والأمر هنا أكثر صعوبة في حالة بنك إسلامي منه في بنك تقليدي، فالمصارف الإسلامية لا يوجد لها مصرف مركزي إسلامي يوفر لها السيولة في حالة العجز في السيولة النقدية.

ثالثاً - النتائج والمناقشة:

1 - لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي: إنّ المصرف شركة مساهمة عامة سورية تأسس بتاريخ 7 أيلول 2006 بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 67/م وتاريخ 7 أيلول 2006 وحصل على السجل التجاري تحت رقم 14886 لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 و تعديلاته الخاص بإحداث المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 و تعديلاته وقانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، وقانون التجارة رقم 23 لعام 2007 وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. تمّ تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 16 بوصفه مصرفاً خاصاً. وقد تأسس المصرف برأس مال قدره 5000.000.000 ليرة سورية موزعة على 10.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة للسهم الواحد، وتطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 القاضي بتعديل المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 والذي يحدد رأس مال المصرف الإسلامي المصرح به في صك الترخيص على ألا يقل عن 15 مليار ليرة سورية موزعة على أسهم اسمية خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون. وقد تمّ إحداث عدة زيادات لرأس المال ليصل رأس المال الى 9.561.831.400 ليرة سورية. وفي عام 2011 تمت الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم ليصبح 100 ليرة سورية بدلاً من 500 ليرة سورية للسهم الواحد. [24]

بلغت الحصة السوقية للمصرف على أساس حجم الموجودات 14.6%، و على صعيد الودائع 15.9%، وعلى أساس التمويلات 13.7% من إجمالي السوق المصرفية السورية الخاصة، وكان ترتيبه الثاني وفقاً لهذه المؤشرات، حافظ سهم البنك على تصنيفه القيادي في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2018 فقد استحوذ على ما نسبته 60% من تعاملات السوق بما يعادل 15.5 مليار ل.س، وبلغت القيمة السوقية للسهم 905 ل.س بينما القيمة الدفترية 200 ل.س بنهاية عام 2018. [25].
والمصرف على وجه الخصوص يقوم بالخدمات والأنشطة التالية:

- أ. فتح الحسابات الجارية.
 - ب. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلقها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها.
 - ت. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها.
 - ث. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
 - ج. التمويل والاجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشاريع المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
 - ح. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
 - خ. تقديم التمويلات الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق.
 - د. كل ما سبق وأي أعمال أو معاملات أو خدمات مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
- ويقدم المصرف هذه الخدمات والأنشطة المصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه والتي بلغ عددها 23 فرعاً ومكاتبين.

2 - مصادر بيانات متغيرات الدراسة وفترة الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية والمتمثلة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع مجلس الذهب العالمي: <https://www.gold.org/> (بالنسبة لمتغير سعر الذهب بالدولار الأمريكي)، ومن التقارير المالية المتعلقة بـ بنك سورية الدولي الإسلامي والصادرة من موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy (بالنسبة للمتغير التابع حجم الودائع) خلال الفترة (الربع الأول لعام 2010- الربع الرابع لعام 2018) وذلك بهدف إيضاح العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل بسعر الذهب والمتغير التابع والمتمثل بحجم الودائع.

أ: نموذج الدراسة:

يمكن التعبير عن نموذج الدراسة كالآتي:

$$Dep = \alpha + \beta_1 * Gp + \beta_2 * @trend + e$$

حيث أن:

α : الحد الثابت

Dep: اجمالي الودائع.

Gp: سعر الأونصة العالمي.

@trend: الاتجاه العام.

β_1, β_2 : معاملات مرونة.

e : الخطأ المعياري.

ب: اختبار الفرضية: لمعرفة وجود علاقة بين سعر الذهب و حجم الودائع في بنك سورية الدولي الإسلامي، سيتم العمل على منهج التحليل الكمي وفق الخطوات الآتية:

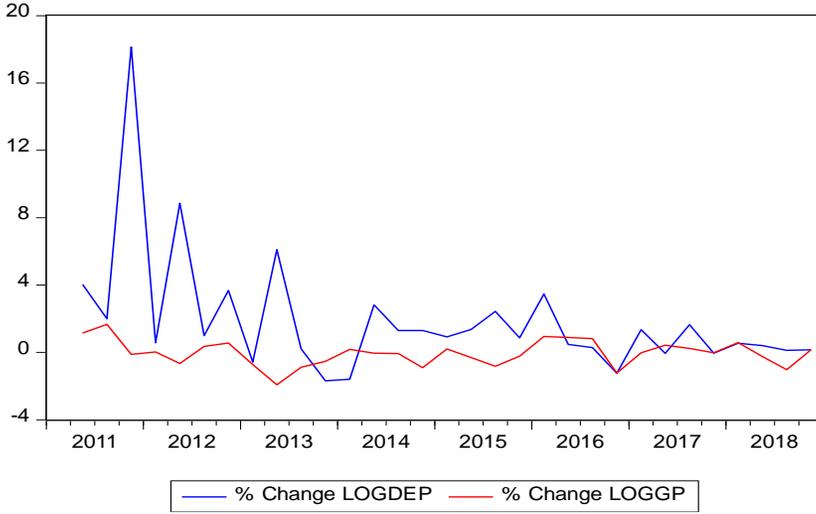
تم إجراء الدراسة العملية وفق الخطوات الآتية:

1. استخراج حجم الودائع وسعر الذهب العالمي
2. تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن.
3. الوصف الإحصائي للبيانات.
4. إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
5. اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى.
6. اختبار التكامل المشترك.
7. تقدير نموذج تصحيح الخطأ.
8. إجراءات اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.
9. إجراء اختبارات البواقي.
10. تحليل مكونات التباين.
11. تحليل دالة الاستجابة.

ج: تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن:

يوضح الشكل الآتي كلاً من التغير المئوي في كل من لوغاريتم حجم الودائع ولوغاريتم سعر الذهب العالمي خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم / 1 /: تطور كل من تغير حجم الودائع وسعر الذهب العالمي:



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الشكل السابق العلاقة الترابطية بين الودائع وسعر الذهب العالمي على الرغم من عدم وضوحها بشكل آني، ويتضح ذلك على نحو واضح خلال فترة الدراسة.

د: الوصف الإحصائي للبيانات:

يبين الجدول الآتي الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم / 3 /: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

GP	DEP	
1356.712	118341.2	Mean
1285.150	71562.00	Median
1721.800	300761.0	Maximum
1106.500	1306.000	Minimum
186.3739	104027.0	Std. Dev.
0.863295	0.490954	Skewness
2.362916	1.702546	Kurtosis

4.515982	3.530040	Jarque-Bera
0.104560	0.171183	Probability

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لسعر الذهب 1356.7 دولار أمريكي للأونصة وبانحراف معياري قدره 186.4 دولار أمريكي، وهذا يشير إلى عدم وجود تشتت كبير، وقد بلغت أعلى قيمة له 1721.8، كما تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.10 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على وجود توزيع طبيعي للمتغير.

- بلغ المتوسط الحسابي لحجم الودائع 118341 مليون ل.س بانحراف معياري قدره 104027 مليون ل.س، وهذا يدل على وجود تشتت كبير في البيانات، وقد بلغت أعلى قيمة له 300761 مليون ل.س، كما تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.17 وهي أكبر من 0.05 مما يشير إلى وجود توزيع طبيعي للمتغير.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك توزيعاً طبيعياً لكلا المتغيرين حيث بلغتا لكل من الودائع وسعر الذهب العالمي على التوالي 0.17 و 0.10 وهما أكبر من 0.05.

ه: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يبين الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية النهائي لمتغير الودائع:

الجدول رقم / 4 /: نتائج اختبار استقرار الودائع بالصيغة اللوغاريتمية:

Null Hypothesis: D(LOGDEP) has a unit root	
Exogenous: None	
Lag Length: 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)	

Prob.*	t-Statistic		
0.0257	-2.255569	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.653401	1% level	Test critical values:
	-1.953858	5% level	
	-1.609571	10% level	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0257 وهي أقل من 0.05

كما يظهر الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير سعر الذهب العالمي:

الجدول رقم / 5 /: نتائج اختبار استقرار سعر الذهب العالمي بالصيغة اللوغاريتمية:

Null Hypothesis: D(LOGGP) has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0002	-4.078511	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.644302	1% level	Test critical values:
	-1.952473	5% level	
	-1.610211	10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0002 وهي أقل من 0.05

وبما أنّ المتغيرين مستقرين عند الفرق الأول فيمكن تطبيق التكامل المشترك والذي يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

و: اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

قبل الدخول إلى التكامل المشترك يجب معرفة فترة التباطؤ المثلى والتي توضح الوقت الذي سيصل له أثر المتغير المستقل في المتغير التابع، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

الجدول رقم / 6 /: نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
6.114386	6.179150	6.084854	1.505544	NA	-86.23038	0
-3.127430	-2.933139*	-3.216028	0.000138	248.9953*	52.63240	1
-3.170247*	-2.846428	-3.317909*	0.000125*	9.065846	58.10968	2
-3.006106	-2.552759	-3.212833	0.000141	3.757286	60.58607	3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 2 باتفاق معظم المعايير.

ز: اختبار التكامل المشترك:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار التكامل المشترك:

الجدول رقم / 7 /: نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0014	15.49471	24.91360	0.533476	None *

0.0941	3.841466	2.802652	0.092120	At most 1
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0024	14.26460	22.11094	0.533476	None *
0.0941	3.841466	2.802652	0.092120	At most 1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات حسب اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى، وبما أنّ ذلك أثبت أنّ هناك علاقة طويلة الأجل في المتغيرات، فيمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

د: نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

يبين الجدول الآتي نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم / 8 /: نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	LOGDEP(-1)
	1.690004	LOGGP(-1)
	(0.93596)	
	[1.80564]	
	-23.34220	C
D(LOGGP)	D(LOGDEP)	Error Correction:
-0.026634	-0.451099	CointEq1

(0.02463)	(0.09367)	
[-1.08127]	[-4.81571]	
0.066278	0.258916	D(LOGDEP(-1))
(0.03551)	(0.13503)	
[1.86656]	[-1.91743]	
0.006623	0.209208	D(LOGDEP(-2))
(0.03279)	(0.12468)	
[0.20200]	[1.67796]	
0.294123	0.295005	D(LOGGP(-1))
(0.18072)	(0.68726)	
[1.62749]	[0.42924]	
-0.401315	0.964003	D(LOGGP(-2))
(0.18782)	(0.71425)	
[-2.13671]	[1.34967]	
-0.113688	-0.438729	C
(0.06178)	(0.23496)	
[-1.84009]	[-1.86728]	
0.005341	0.036599	@TREND
(0.00332)	(0.01262)	
[1.60938]	[2.90021]	
0.282425	0.751611	R-squared
0.086723	0.683868	Adj. R-squared
0.048259	0.697921	Sum sq. resids
0.046836	0.178111	S.E. equation
1.443137	11.09512	F-statistic
51.62847	12.89149	Log likelihood
-3.077826	-0.406310	Akaike AIC
-2.747789	-0.076273	Schwarz SC
-0.011306	0.172457	Mean dependent

0.049009	0.316780	S.D. dependent
6.93E-05	Determinant resid covariance (dof adj.)	
3.99E-05	Determinant resid covariance	
64.58328	Log likelihood	
-3.350571	Akaike information criterion	
-2.596201	Schwarz criterion	
16	Number of coefficients	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنه :

- على المدى القصير الأجل هناك أثر إيجابي للقيم السابقة للودائع في القيم الحالية، فمستويات الودائع المرتفعة أو المنخفضة ستجعل من المصرف يحافظ على هذه المستويات أو تحسينها ما يعني تعلق القيم الحالية بالقيم السابقة لها.
- هناك أثر إيجابي لسعر الذهب العالمي على المدى القصير، و يعود ذلك إلى أنّ ارتفاع سعر الذهب العالمي سوف يؤدي إلى بيع بعض الزبائن ما بحوزتهم من أموال لجني أرباح الارتفاع في سعر الذهب العالمي ويقوم بالإيداع في المصارف فترتفع الإيداعات.
- أما على المدى الطويل الأجل فإن ارتفاع أسعار الذهب العالمية سوف يشجع الزبائن على الاستثمار في الذهب عوضاً عن الاستثمار في المصارف كون العائد على الاستثمار في الذهب أعلى منه في المصارف الإسلامية.
- بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.45 ما يعني أنه حتى نعود للعلاقة طويلة نحتاج إلى أقل من ثلاثة أرباع السنة، ويمكن أن تعزى هذه السرعة البطيئة إلى بطء تأقلم المصرف الإسلامي مع التغيرات في سعر الذهب.
- بلغت القوة التفسيرية 75%، و القوة التفسيرية المعدلة 68%، أي أنّ 68% من التغيرات في الودائع ناجمة عن التغير في سعر الذهب العالمي.

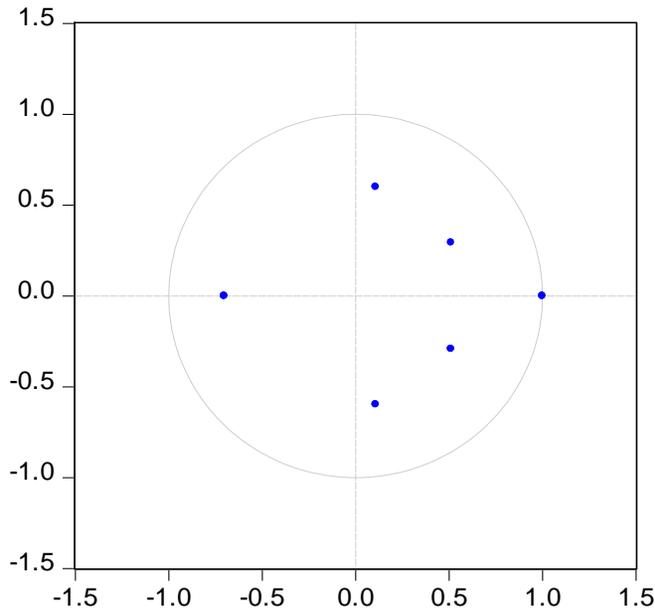
- بينما على المدى طويل الأجل هناك أثر سلبي لسعر الذهب العالمي في الودائع، حيث يعدّ الذهب استثماراً جيداً و سلعة ادخارية خلال الأزمات لأنه يعتبر ملاذاً آمناً في ظل انخفاض قيمة العملة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ استمرار قيمة الليرة السورية بالانخفاض سيؤثر سلباً في نشاط المصرف، وتخفض قدرته على تلبية التزاماته.

ط: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

الشكل رقم / 2 /: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ هناك استقراراً هيكلياً للنموذج حيث أنّ كافة الجذور كانت على الدائرة أو داخلها.

ي: اختبارات البواقي:

يبين الجدول الآتي نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم / 9 /: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

Prob.	df	Jarque-Bera	Component
0.5689	2	1.128051	1
0.4601	2	1.552563	2
0.8684	9	4.591228	Joint

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ القيمة الاحتمالية البالغة 0.8684 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

كما يبين الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي البواقي:

الجدول رقم / 10 /: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي:

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.2678	(4, 38.0)	1.354547	0.2675	4	5.198397	1
0.3494	(4, 38.0)	1.146990	0.3491	4	4.445430	2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ القيمة الاحتمالية البالغة 0.3494 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإنّ البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

وفي النهاية يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبواقي:

الجدول رقم / 11 /: نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبواقي:

Prob.	df	Chi-sq
0.1284	30	45.72736

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ القيمة الاحتمالية البالغة 0.1284 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإنّ البواقي لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

ك: تحليل مكونات التباين:

يبين الجدول الآتي نتائج تحليل مكونات التباين:

الجدول رقم / 12 /: نتائج تحليل مكونات التباين:

LOGGP	LOGDEP	S.E.	Period
0.000000	100.0000	0.178111	1
1.362205	98.63780	0.187136	2
1.094494	98.90551	0.209977	3
3.787914	96.21209	0.214014	4
8.519554	91.48045	0.223098	5
15.43818	84.56182	0.232086	6
20.25063	79.74937	0.239906	7
24.71630	75.28370	0.247083	8
28.30774	71.69226	0.254069	9
31.74982	68.25018	0.260863	10

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّه بعد سنة ما يقارب 31.75% من تباين الودائع ناجم عن سعر الذهب العالمي.

ل: نتائج اختبار الفرضيات:

فرضية البحث: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الذهب وحجم ودائع بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2018).
مما سبق وبما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار T لمعلمة سعر الذهب أقل من 0.05 على المدى طويل الأجل، فذلك يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ويدل ذلك على وجود أثر معنوي لسعر الذهب العالمي في حجم ودائع بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2018).

رابعاً - الاستنتاجات و التوصيات:

• الاستنتاجات:

1. يُعتبر موضوع العلاقة بين سعر الذهب و الودائع المصرفية من المواضيع الحديثة والمعاصرة التي تستقطب اهتمام كل المصارف بها سواء كانت تقليدية أم إسلامية وخاصة وقت الأزمات، لأنّ الودائع كلما كانت جيدة ومرتفعة كلما كان المصرف قادراً على تجاوز المخاطر والصعوبات والأزمات التي يمرّ بها.
2. اتخذ سعر الذهب العالمي اتجاهاً تصاعدياً خلال الأزمة ليصل إلى أعلى سعر 1722 دولاراً أمريكياً بنهاية عام 2012، باستثناء الفترة (2013-2015) حيث شهد اتجاهاً تنازلياً ثم عاود الارتفاع. إلا أنّ سعر الذهب مقوماً بالليرة السورية شهد اتجاهاً تصاعدياً خلال الأزمة وانخفاضاً في عام 2018، مما سبق نجد أن اتجاهات أسعار الذهب في سورية لم تتفق واتجاهات أسعار الذهب العالمية، بل حافظت على الاتجاه الصاعد خلال نفس الفترة بسبب آثار الأزمة والتضخم.
3. انخفاض حجم ودائع بنك سورية الدولي الإسلامي في ظل الأزمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لحجم الودائع 118 مليار ل.س، وقد بلغت أعلى قيمة له 136 مليار ل.س بنهاية عام 2018، باعتبار أنّ المصارف الإسلامية خفضت من الاستثمار وفق صيغ التمويل الإسلامي لارتفاع المخاطر، ولا تتعامل بأدوات السوق النقدية التقليدية لإدارة ودائعها، وكانت ملاذاً آمناً.

4. تُرفض الفرضية الرئيسية لهذا البحث والتي تقول بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الذهب وحجم الودائع في بنك سورية الدولي الإسلامي. بسبب وجود علاقة على الأجل الطويل بين المتغيرين، حيث بلغت القوة التفسيرية المعدلة 68%، أي أن 68% من التغيرات في حجم الودائع ناجمة عن التغير في سعر الذهب.

5. هناك أثر سلبي لسعر الذهب العالمي في حجم ودائع بنك سورية الدولي الإسلامي على المدى طويل الأجل، فارتفاع أسعار الذهب العالمية سوف يشجع الزبائن على الاستثمار في الذهب عوضاً عن الاستثمار في المصارف كون العائد على الاستثمار في الذهب أعلى منه في المصارف الإسلامية، أو الادخار بشراء الذهب تفادياً لانخفاض قيمة العملة ولأنه يعد ملاذاً آمناً خلال الأزمات.

• التوصيات:

1. تعتبر مسألة إدارة الودائع المصرفية نوعاً من التحوط و الوقاية من آثار تعرّض المصارف للمخاطر المصرفية، وبالتالي ضرورة العمل على إدارتها في المصارف الإسلامية ضمن المعايير المقبولة دولياً مما ينعكس ايجاباً على السلامة المصرفية والمركز المالي للمصرف، بالإضافة إلى ارتفاع ثقة المودعين بالمصرف مما يؤدي إلى زيادة الودائع.
2. نظراً لوجود فائض في حجم الودائع في بنك سورية الدولي الإسلامي خارج النشاط الاقتصادي، كان لا بدّ من تشجيع المصارف الإسلامية على استثمار فائض الودائع لديها، مما يساعد في زيادة الانتاج و التصدير و بالتالي تحسن قيمة الليرة السورية.
3. لتخفيض المخاطر المصرفية الناتجة عن ارتفاع أسعار و عائد الأدوات الاستثمارية و البدائل السلعية و النقدية، لابد من ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتنوع صيغ الاستثمار و تنوع الهيكل التمويلي لديها.

4. العمل على توجيه السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية للحفاظ على استقرار قيمة الليرة السورية لإيجاد بيئة و ظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، وزيادة الأمان و الاستقرار المصرفي.
5. القيام بدراسات بحثية عن الأدوات الاستثمارية و البدائل السلعية و النقدية و أثرها على الودائع المصرفية (الاسلامية و التقليدية) في جميع الأحوال (السلم، الحرب، الأزمات، العقوبات، والتضخم...الخ).

المصادر والمراجع

1. RACHMAWATI,E,SYAMSULHAKIM,E(2004)-Factors Affecting Mudaraba Deposits in Indonesia, Department of Economics Padjadjaran University , Indonesia.
2. NAHAR,S., SARKER,N.(2016,JUN). Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM). Volume 18, Issue 6 .Ver. I (Jun. 2016), PP 20-27.
3. NDOUR,E 2017-The Affecting Factors in the Volume of Deposits in the Banks , "Empirical Study on Private Banks in Syria". Master Thesis, Damascus University. Faculty of Economics.
4. QAISAR,A ,and others.(2018,nov). Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability. Journal of Accounting and Applied Business Research, Vol. 1, No. 2, 2018.
5. <https://www.gold.org/goldhub/research/relevance-of-gold-as-a-strategic-asset-2019>
6. World Gold Council ,(2018)-Using gold to hedge emerging market risk- May 2018 www.gold.org - <http://www.gold.org/>
7. World Gold Council Website: <https://www.gold.org/>

8. HASHEM,A- History of Gold and its Future Trends.
Mohamed El Gendy Blog. Retrieved 8/10/2019.
9. SHABIR, M.(2004)- Contemporary Financial Transactions,
The Egyptian Book House, Cairo, 2004, p. 264
10. SHAMAA, KH,()-Fundamentals of Banking Operations,
Arab Academy for Banking and Financial Sciences,
Damascus, p. 485.
- 11.CHARUMATHI,B,(2013)- Banking and Indian Financial System, Kalapet, Pondicherry University,2013,p51
- 12.QUINN, A, (1999) - Factors Affecting Demand for Bank Deposits, Unpublished Master Thesis, Mustansiriya University, College of Business and Economics, 1999
13. HINDI, M, (2000) - Management of Commercial Banks, Introduction to Decision Making, Third Edition, Modern Arab Office, Alexandria, 2000.
- 14.AZZAWI, H, (1997) - The study of government banking activity in Iraq during the period 1947-1994, unpublished doctoral thesis, Mustansiriya University, College of Management and Economics, 1997.
- 15.Rose, Peter s,(1991)- Commercial Bank Management, producing and selling financial services, Boston Richard D, Irwin Inc, USA, 1991.

- 16.KOCH, T.MACDONALD,S.(2000)- "Banking Management"
4th Ed, The Dryden Press Harcourt College Publishers,
2000.
- 17.HINDI, M, (1996) – Management of commercial banks, the
decision-making approach. First edition, Orabi Office.
Hadith, Alexandria 1996
- 18.AJLOUNI, M, (2008) – Islamic banks provisions, principles
and banking applications, Amman, Dar Al-Masirah for
Publishing, Distribution and Printing, 2008, p 192
- 19.GATEV, E, (2005)- Managing Bank Liquidity Risk , Boston
College , 2005 , p 9.
- 20.ABU SAMRA,R (2007) – Development of the bank deposit
policy under the theory of liability management. Master
Thesis. Islamic University of Gaza. Pp. 86--90
- 21.KANAAN, A 2015 – Management of banks and banking
policies. University of Damascus,608.P197.
- 22.BANKS,E 2005- Liquidity risk: managing asset and funding
Palgrave Macmillan UK,230,p. 15.
- 23.RUOZI,R. FERRARI,P 2013- Liquidity risk management in
banks: economic and regulatory issues. Springer. p. 7
- 24.Annual Report of the Syria International Islamic Bank-
www.dse.sy
- 25.Damascus Securities Exchange website: www.dse.sy

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار

إعداد

لينا فهيم عيزوقي

إشراف

الدكتور: محمد معن ديوب

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد والتخطيط

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري
في مرحلة إعادة الإعمار

ملخص

إن الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد التنمية يتم من خلال إعادة البناء الاقتصادي الفعال، هذه المرحلة ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي المحافظة على الاستقرار والسلام، ومعالجة الخلل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بما يسمح بإطلاق عملية التنمية

الشاملة بهدف إعادة تحفيز الاقتصاد السوري واستئناف عملية إنتاج السلع والخدمات على نطاق واسع. ولتحقيق هذه العملية لا بد من مشاركة كافة قطاعات الإنتاج وتفعيل دور كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة.

تم من خلال هذا البحث دراسة مفهوم إعادة البناء الاقتصادي ومتطلباته في سورية، إضافة إلى دراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري وتحليل الدور المتوقع لمساهمتها في إعادة بناء الاقتصاد في مرحلة إعادة الإعمار.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة- إعادة الإعمار-إعادة البناء.

The role of small and medium enterprises in rebuilding the Syrian economy in the reconstruction phase

ABSTRACT

The transition from a war economy to a development economy is through effective economic reconstruction. This stage should have the main goal of maintaining stability and peace, and addressing the imbalance in social and economic relations, allowing the launch of a comprehensive development process with the aim of re-stimulating the Syrian economy and resuming the process of producing goods And services on a large scale. To achieve this process, all production sectors must participate and activate the role of all available human and material resources.

Through this research, the concept of economic reconstruction and its requirements in Syria was studied, in addition to studying the role of small and medium enterprises in the Syrian economy and analyzing the expected role of their contribution to rebuilding the economy in the reconstruction phase.

Keyword: Small And Medium Enterprises - Reconstruction - Rebuild

مقدمة:

تشمل عملية إعادة الإعمار وضع خطط وبرامج فعالة لمعالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، ودعم البرامج الإصلاحية للاقتصاد بتحفيز كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ومساهمة كافة المؤسسات الحكومية بما يسهم في ردم الفجوة الواسعة التي تشكلت بفعل تداعيات الحرب، وصولاً إلى واقع اقتصادي يدعم ويساند الاستقرار العام الاجتماعي والسياسي. وتتركز أولويات إعادة الإعمار على إعادة بناء الاقتصاد بمساهمة القطاعات الوطنية واستثمار كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة استثماراً أمثلاً.

ونظراً للدور المهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم الأفكار الريادية وتشجيع الإبداع والابتكار وتوظيف عقول الشباب واستثمار طاقاتهم وهي خطوة أساسية في دفع عجلة التنمية والاقتصادية الاجتماعية إلى الأمام، يأتي هذا البحث ليدرس إمكانية مساهمة هذه المشاريع في إعادة بناء الاقتصاد السوري كأفضل بديل في مرحلة إعادة الإعمار.

مشكلة البحث:

تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المساهمة في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وتأمين سلع بديلة للمستوردات والمساهمة في التصدير وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يفترض أن يكون لهذه المشاريع دور مهم في المساهمة بإعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

- ما هي الأدوار المحتملة لمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يشكل الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة أولوية لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

الفرضية الثانية: إن الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من البدائل المحلية لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يدرس البدائل المحلية المتاحة لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك بدراسة الأدوار المحتملة لمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة البناء الاقتصادي كخيار استراتيجي لتفعيل الموارد المحلية وتحقيق الاستثمار الأمثل لها والاعتماد عليها في هذه المرحلة المهمة، بهدف تخفيض الاعتماد على الموارد الخارجية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1) التعريف بمفهوم إعادة البناء .
- 2) دراسة متطلبات إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار .
- 3) دراسة وتحليل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى إمكانية مساهمتها في إعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار .

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري وتحليل دورها في المساهمة بمحور إعادة بناء الاقتصاد في مرحلة إعادة الإعمار .

الدراسات السابقة:

1- لينا حمود، الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية (2019)، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة إلى تحليل للأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية بهدف الوصول إلى توصيف للواقع الاقتصادي والمالي في سورية وتم تسليط الضوء على بعض الجوانب في سبيل تصويب السياسات الحالية واتخاذ القرارات المناسبة للمرحلة القادمة من إعادة الإعمار وإيجاد مصادر التمويل المثلى له وذلك من خلال الاستفادة من تجارب دول عانت من أزمات مشابهة احتاجت لمصادر تمويل عمليات إعادة الإعمار فيها. كما درس البحث المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الإعمار الشاملة في سورية والتي لا تقتصر على بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية فقط (الهيكل العمراني والمباني)، بل كل النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النظام المالي في سورية، غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامٍ، وأنه لا بد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية.

2- د. سليمان، عدنان. فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب (2019)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية.

درس البحث استراتيجية إعادة البناء والأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتنمية، كما تم دراسة التحديات الداخلية والخارجية لإعادة البناء وبشكل خاص تحديات التمويل وتحديد طبيعته ونوعية التمويل الخارجي، والشركاء الإقليميين والخارجيين.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن حجم عملية إعادة البناء والتنمية، سواء أكان ذلك لجهة المهام والأهداف المتوخى تحقيقها، أم لجهة حجم التمويل، يحتاج إلى أطر وبنى مؤسسية، تأخذ على عاتقها التنسيق بين سياسات الحكومة وبرامج التنفيذ التي يشارك فيها معظم وزارات

الحكومة، هذه الأطر المؤسسية المقترحة تشكل مدخلاً أساسياً وضرورياً لنجاح عملية إعادة البناء والتنمية.

- ضرورة إحداث هيئة عامة، أو وزارة للتنمية وإعادة البناء لتتولى هذه الوزارة التنسيق بين وزارات الدولة المعنية ببرامج وخطط إعادة البناء.

3- كيكي، محمد. تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية (2016)، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة إلى تعريف البنى التحتية ومكوناتها وخصائصها وأهمية الاستثمار فيها، على مستوى الاقتصاد والمجتمع، لتحقيق الأمن الاقتصادي والنمو والتنمية، حيث تمت دراسة الواقع الراهن للبنى التحتية في سورية مع التركيز على قطاعي النقل والكهرباء وتقدير للأضرار المباشرة وغير المباشرة التي أصابت هذين القطاعين وبيان المنعكسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة الاستثمار في البنى التحتية للتخلص من هذه المنعكسات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن:

- إيرادات الحكومة حالياً لا تكفي لتمويل الاستثمارات المطلوبة للبنى التحتية لقطاعي النقل والكهرباء، بسبب تراجع الإيرادات النفطية وغير النفطية بشكل كبير جداً، وارتفاع قيمة الدين الخارجي، وارتفاع مستوى عجز الموازنة العامة للدولة.
- لا بد للحكومة من الاستعانة بقطاع الأعمال والقطاع العائلي والقطاع المصرفي لتمويل فجوة الاستثمار في البنى التحتية.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم إعادة البناء*:

يشمل إعادة البناء الاقتصادي إعادة تأهيل الخدمات والبنية التحتية الأساسية المدمرة خلال الحرب، إضافة إلى إنشاء الأطر المؤسساتية والسياسة الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي الضرورية لإنشاء اقتصاد قوي، والذي يوفر للناس فرص العمل التي تسمح لهم بتأمين حياة كريمة، الأمر الذي يعد ضرورياً لإعادة دمج المتضررين من الحرب في الأنشطة الإنتاجية كشرط لا غنى عنه لإعادة بناء فعالة تشمل الأنشطة التي تتراوح بين زيادة الإنتاجية إلى العمل على تأمين رأس المال والتكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى توفير الصحة والتعليم والسلامة بالإضافة للسياسات التي تستهدف إعادة تنشيط الاستثمار والإنتاج وإدارة المساعدات.

(Sambinas,.Doyle, 1999, p3)

وتعرف عملية إعادة البناء بأنها "عملية إعادة إنشاء دولة فعالة وعادلة قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان" (سلامة، 2018، ص3). ويطلق برنامج الأمم المتحدة مصطلح التعافي على "عملية العودة إلى مسار إنمائي طبيعي، حيث تكون الدولة قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزء من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير" (سيروب، 2017، ص14).

ويشير مصطلح التعافي أو إعادة البناء إلى اقتراح العودة إلى الوضع السائد قبل الحرب (سيروب، 2017، ص11). وفي الحالة السورية، فقد كان للسياسات الاقتصادية "خلال العقد الماضي نتائج إيجابية على المستوى الكلي من ناحية معدل النمو، واستقرار نسبي للأسعار وعجز موازنة ومديونية عامة منخفضة وفائض في الميزان التجاري، وقد ترافق ذلك

* تم استخدام مصطلح إعادة البناء بدلاً من إعادة الإعمار وذلك بسبب المجالات العديدة التي تتدرج ضمن إعادة الإعمار بما في ذلك الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع ودراسات السلام والنزاع، في حين ندرس في بحثنا الحالي محور البناء الاقتصادي.

مع تحولات هيكلية في الاقتصاد تمثلت بانخفاض حصة النفط من الناتج والإيرادات الحكومية والصادرات، بالمقابل ارتفعت الصادرات التحويلية بشكل ملحوظ. إلا أن هذه المؤشرات تخفي اختلالات هيكلية مثل اعتماد مصادر النمو على العوامل الكمية وبالذات رأس المال المادي، وتضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام، وترافق ذلك مع إنتاجية منخفضة للعمالة وأجور متدنية، يضاف إلى ذلك معاناة السياسة المالية من التهرب الضريبي بنسب عالية وزيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة وضعف كفاءة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه، والهدر في القطاع العام الاقتصادي" (Syrian Center for Policy Research, 2013, p7) ، وبالتالي فإن عملية إعادة بناء الاقتصاد السوري يجب أن تبدأ من معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية السابقة والمشاكل الناتجة عن الحرب وما دمرته، وتطبيق مجموعة إصلاحات مؤسسية وقانونية بهدف تحويل هذه العملية إلى عملية تنموية ذاتية شاملة ومستدامة.

ثانياً: متطلبات إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار:

تواجه عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب في سورية تحديات عديدة داخلية وخارجية ابتداءً بتمويل عملية التنمية واختيار نموذجها وتحديد طبيعتها ونوعية التمويل الخارجي، والشركاء الإقليميين والدوليين، وتعهيدات المصالح التي تستهدفها أية عملية تمويل، وصولاً إلى قدرة الدولة السورية على التمسك باختياراتها التنموية وهويتها الاقتصادية وسيادتها واستقلالها الاقتصادي (سليمان، 2019، ص3 بتصرف). وبالتالي إن تأمين التمويل اللازم والاستثمارات الضرورية التي لا تتضمن شروط اقتصادية وسياسية من قبل الأطراف الخارجية تعد من أبرز التحديات لنجاح عملية إعادة البناء مستقبلاً. "كما أن تحديد الأولويات بالنسبة لعملية إعادة البناء، يعد عملية هامة ودقيقة وهي لا تقل أهمية عن تحديد مصادر التمويل، إضافة إلى أن تحديد مصدر التمويل الأنسب يرتبط بشكل وثيق مع نوعية المشروع المطلوب تمويله، حيث تعد مشاريع البنى التحتية من محطات توليد الطاقة ومطارات ومرافئ وطرق وجسور من المشاريع ذات الأولوية الكبيرة كونها تشكل خطوة رئيسية نحو خلق بيئة عمل اقتصادية جاذبة للاستثمارات. ويتطلب هذا النوع من المشاريع تمويل ضخم الأمر الذي يجعل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي سواء أكان ذلك على شكل طرح سندات في الأسواق العالمية أو من

خلال الحصول على قروض من دول أو منظمات ومؤسسات دولية المصدر الأنسب للتمويل مقارنة بالاعتماد على الموارد الذاتية من إيرادات حكومية أو عن طريق الاقتراض الداخلي. في حين تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر التمويل الأنسب لتأسيس شركات في مجال التنقيب واستخراج النفط والغاز أو الخدمات المالية أو الاتصالات أو تجارة التجزئة. بالمقابل يعد الاقتراض الداخلي، سواء أكان ذلك من خلال طرح سندات دين عام أو خاص أو الحصول على قروض مصرفية الوسيلة الأفضل لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وخدمية وتقنية والتي يكون فيها للقطاع الخاص الدور الأبرز (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017، ص 11-12).

لذلك يجب أن تشكل عملية إعادة البناء عملية تنمية عادلة وشاملة تحفز عوامل النمو الذاتي والمجتمعي، وتتضمن تنمية اقتصادية واجتماعية، تقوم على قاعدة تحسين مستوى المعيشة ومستوى الحياة، وتلبية احتياجات المجتمع من الإنجاز التنموي والخدمي (الصحة والتعليم والخدمات الضرورية)، والحد من تزايد الفقر وعدم المساواة والاستبعاد والتفاوت في توزيع الثروة وبذلك تقدم عملية إعادة البناء فرصة تاريخية للحكومة والمجتمع، لتصحيح كل الاختلالات التنموية، وتصويبها نحو المزيد من العدالة الاجتماعية (سليمان، 2019، ص 6).

ثالثاً: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

أثرت الحرب في سورية على تركيبة قطاع المؤسسات، حيث ازدادت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النظامية مقابل تراجع في نسبة المؤسسات الكبيرة من 24% في عام 2009 إلى 16% في عام 2017 (ESCWA, 2020, (p61)، أما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة النظامية فقد انخفض عدد المشاريع الصغيرة المشتملة بأحكام المرسوم رقم (8) لعام 2007 من 105/ عام 2010 إلى 24/ مشروعاً عام 2012 وإلى 13/ مشروعاً عام 2013 وإلى 11/ مشروعاً عام 2014 ثم إلى مشروعين فقط خلال الربع الأول من عام 2016.

أما المشاريع المتوسطة المشتملة بنفس المرسوم فقد تراجعت أيضاً من 235/ مشروعاً عام 2010 إلى 58/ مشروعاً عام 2011 ثم إلى 14/ مشروعاً عام 2012 إلى 20/

مشروعاً في كل من عامي 2013-2014 ثم إلى /14/ مشروعاً عام 2015 وإلى مشروعين فقط خلال الربع الأول من عام 2016 (خربوطلي، 2016، ص15-16). ومع ذلك فإن هذه المشاريع من الممكن أن تساهم بإعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار للأسباب الآتية:

1- كونها الأسهل في التأسيس والتنظيم والأقل حاجة لرأس المال ووجود مقومات إحداثها وبخاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والزراعية والخدمات وقطاع التقنية والاتصالات والبرمجيات.

2- تماشيها مع بنية الاقتصاد السوري والقطاع الخاص تحديداً في إقامة المشروعات الفردية والعائلية والورش الصغيرة.

3- قدرتها على توليد فرص عمل كبيرة مقابل رؤوس أموال قليلة فهي توفر فرص عمل لاستثمارات أقل بمقدار (الخمس) من المشاريع الكبيرة وهذا ما تحتاجه سورية اليوم نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وغير مسبوق.

4- المرونة الكبيرة التي تتمتع بها نتيجة انخفاض تكاليفها الثابتة مقارنة بالمتغيرة وبالتالي قدرتها على التصدير وتغيير المنتجات والتعامل مع مستجدات مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار بمرونة أكبر من المشاريع الكبيرة بالإضافة لقدرتها على الانتقال للأماكن الأكثر أمناً.

5- قدرتها على تجميع المدخرات الفردية المتاحة والاستفادة منها في إقامة مشاريع صغيرة ومنتاهية الصغر ولا تحتاج لأموال كبيرة مما يساهم في تخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني في عمليات الاستدانة الداخلية أو الخارجية ومعالجة الاختلالات ما بين الادخار والاستثمار.

6- قدرتها على المشاركة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر من المشاريع الكبيرة من خلال استخدام باقي عناصر مصادر النمو في الناتج وهي الكفاءة والإنتاجية والتجديد التقني، والمتوفرة في المشاريع الصغيرة التي يقوم بها رواد الأعمال وعدم الاعتماد فقط على عنصر تراكم رأس المال.

7- رفع الطاقة المتاحة للصادرات السورية وتأمين المزيد من القطع الأجنبي من خلال تصدير منتجات هذه المشروعات مباشرة ومن خلال توفير منتجات نصف مصنعة

مناسبة للصناعات الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجات بكميات كبيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وانخفاض عبء التكاليف الثابتة.

8- توفير فرص العمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل وهذا النوع من التدريب لا تسمح به المشروعات الكبيرة عادة وهي ميزة استغلال الوقت المحدود في فترة إعادة الإعمار.

9- قدرتها على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات السوري الذي ازداد وتقادم خلال مدة الحرب من خلال تأمين سلع بدائل المستوردات وتخفيف الطلب على القطع الأجنبي للاستيراد.

10- إن ميزة المشروعات الصغيرة في حال إنشائها من قبل رواد الأعمال فإنها ستتميز بمعدلات استغلال أمثل لرأس المال وإنتاجية أكبر مما يساهم في الاستفادة من الموارد المحددة في تعظيم الإنتاج والمساهمة في زيادة الناتج المحلي دون الحاجة لاستثمارات ضخمة.

11- نتيجة لقدرتها على التشبيك القطاعي والإقليمي والمهني فهي تساعد على إعادة الترابط بين المناطق والمهن والأيدي العاملة التي تشتت بسبب الحرب (خربوطلي، 2016، ص 15-16 بتصرف).

إضافة لما سبق وبرأي الباحثة يمكن أن تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري بعد الحرب كونها تمثل مدخلاً لاستثمار أموال المغتربين والعائدين من الخارج، كما أنها تفتح المجال واسعاً أمام المساعدات الدولية بهدف تمكين الأفراد اقتصادياً بعد الحرب وفق مدخل إنساني، كما أن الاعتماد عليها يعتبر ضرورة ملحة في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي وذلك بتحفيز الاقتصاد الإنتاجي للحد من الطلبات على الدولة وهو ما يحقق الفرضية الأولى في البحث.

رابعاً: تحليل SWOT لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة بناء الاقتصاد

السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار:

إن تحليل (SWOT) يتناول فحص واستكشاف بيئتين تحكمان عمل مؤسسات الأعمال هما البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. فهو من جانب يحاول فحص المنظومة الداخلية لمؤسسة

الأعمال لتحديد نقاط القوة التي تتميز بها نظم المؤسسة المختلفة ونقاط الضعف التي تعاني منها تلك النظم.

أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية فإن تحليل (SWOT) يتنبأ بالفرص التي توفرها البيئة للمؤسسة وكذلك التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها من البيئة الخارجية.

إن محاولة استغلال الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمنظمة تتضمن بالتأكيد نسبة مخاطرة، إن كانت بإنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو الدخول في سوق جديد، أو التوسع بالسوق الحالية، أو زيادة التنوع بالسلع والخدمات المقدمة. كما أن عملية مواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية فيها جانب من المخاطرة عند عدم اتخاذ الإجراء المناسب

بالوقت المناسب اعتماداً على نظام تنبؤ دقيق وكفء. (يوسف، 2017، ص1)

وبتطبيق تحليل SWOT لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار نجد الآتي:

1- البيئة الداخلية: نقاط القوة والضعف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

نقاط الضعف weakness	نقاط القوة strength	
<p>-الوضع الاستثماري غير المستقر نتيجة الوضع الأمني وصعوبة تأمين المواد الأولية واليد العاملة وزيادة نسب المخاطرة المستقبلية.</p> <p>-ضعف التنافسية أمام الانفتاح على الأسواق الخارجية من ناحية أعباء التكاليف وأساليب الترويج.</p> <p>-الاعتماد على الصيغ العائلية والفردية التي قد لا تؤمن استمراراً للمشاريع.</p> <p>- عدم وجود تمييز في التسهيلات والإعفاءات بين المشاريع الاستهلاكية البسيطة والمشاريع الاستراتيجية ذات معدلات الاسـترداد الطويلة. (خربوطلي،2016، ص14)</p>	<p>-وجود مدخرات محلية وخارجية غير مستثمرة بالشكل الأمثل ويمكن تشجيعها للاستثمار وبخاصة في المناطق الآمنة.</p> <p>- سهولة تأسيس المشروعات الصغيرة وانخفاض تكاليفها.</p> <p>- تراكم مجموعة من الخبرات في إدارة الأعمال الناجحة قد تكون مغتربة في الوقت الحالي.</p> <p>- امتلاك المرونة في التعامل مع الأسواق المحلية والخارجية وسرعة التغيير وإعادة التمرکز في أماكن أكثر استقراراً.</p> <p>- امتلاك ميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية المرونة و الابتكار وخفض التكاليف وارتفاع الإنتاجية.</p> <p>- إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدافع الربحية والأمان والقدرة على إنجاز الأعمال بكفاءة إنتاجية عالية. (خربوطلي،2016، ص14).</p> <p>- بتحليل نقاط القوة على المستوى</p>	<p>على المستوى الاقتصادي</p>

	<p>الاقتصادي نجد أن الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من البدائل المحلية لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار وهو ما يحقق الفرضية الثانية في البحث.</p>	
<p>-ضعف التكنولوجيا المستخدمة والافتقار لنظم البحث والتطوير. -صعوبة استيراد أي منتجات مرتبطة بالتكنولوجيا. -عدم وجود صناعة تكنولوجية حقيقية. -عدم وجود إمكانية الاستبدال للتقنيات القديمة وإيجاد تقنيات بديلة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية. (حمود، 2019، ص83).</p>	<p>في ظل تقديم قانون الخدمة الشاملة الذي يضمن تقديم خدمات الاتصالات لكافة المناطق بنفس الجودة وبنفس الأسعار سيتم ضمان وصول التكنولوجيا لجميع السكان، خصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستكمال توسيع شبكة الربط بالألياف البصرية *وتوسيع الشبكة الميكروية **وشرء تجهيزات للاتصالات الفضائية. (حمود، 2019، ص83)</p>	<p>على مستوى البيئة التكنولوجية</p>

*) هي خدمة انترنت بسرعات عالية للاستفادة من الانترنت بفعالية متميزة مع سرعات متعددة تبدأ من 20 ميغا بت /ثا وتصل الى 100 ميغا بت/ثا وذلك عبر الألياف الضوئية مخصصة للشركات والفعاليات الاقتصادية.

**) تقديم خدمة الانترنت عبر النفاذ المباشر بسرعات تبدأ من 4ميغابت/ثا وحتى 100ميغابت/ثا ونقل البيانات vpn-mpls عبر النفاذ المباشر بسرعات تبدأ من 4ميغابت/ثا وحتى 100ميغابت/ثا بفعالية متميزة وذلك عبر وصلات ميكروية PMP وهي مخصصة للفعاليات الاقتصادية.

<p>-تعدد الجهات الحكومية والوزارات المشرفة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي لضياع وتشتت الجهود المبذولة لتطويرها.</p> <p>-عدم انتشار ثقافة القانون وأهمية الالتزام بالقوانين والتشريعات الناظمة التي تضمن حقوق جميع أفراد المجتمع.</p> <p>-عدم وجود خبرة كافية في قضايا الملكية الفكرية.</p>	<p>-تمتلك سورية بيئة من التشريعات الناظمة لأي عمل قائم أو محتمل في المستقبل. ولكن ينقصنا العمل أكثر على الآليات التنفيذية التي تساعد في فهم هذه القوانين وتساعد في تطبيقها. (حمود، 2019، ص83).</p> <p>-إصدار العديد من المراسيم والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها.</p>	<p>على مستوى البيئة التشريعية</p>
---	--	-----------------------------------

2- البيئة الخارجية: التحديات والفرص

التحديات Threat	الفرص Opportunity	
<p>-وقف التعاون الدولي بين الحكومة السورية وبنك الاستثمار الأوروبي لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجميد كافة القروض التنموية والاتفاقيات الدولية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>-استمرار العقوبات الاقتصادية يعتبر عائق أساسي أمام إيجاد المصادر التمويلية.</p>	<p>- إمكانية استثمار المدخرات الفردية المحلية في مشاريع صغيرة سريعة التأسيس وبخاصة في مجال الصناعات الغذائية والمجال الزراعي.</p> <p>- انخفاض أعباء التكاليف بعد اعتماد وتأهيل المدن الصناعية التي تضم خدمات بنية تحتية مشتركة وإعادة النظر بالتكاليف التي تجعلها منافسة ومن ضمنها التكاليف الإدارية والمالية والتسويقية للمشروع نفسه.</p>	

<p>-احتمالية ازدياد الدين العام الخارجي من أجل الحصول على أموال إعادة الإعمار.</p> <p>-منعكسات الحرب على جو الاستثمار المحلي بشكل عام وبشكل خاص من ناحية ارتفاع التكاليف المحلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والشحن والنقل والقطع الأجنبي.</p>	<p>-وجود منظمات متخصصة وداعمة للأعمال كغرف التجارة والصناعة قادرة بمزيد من التطوير على تلبية احتياجات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>-استمرار انفتاح الأسواق العربية على المنتجات السورية عبر اتفاقيات التجارة الحرة وإمكانية الاستفادة منها بالإضافة لنظام الأفضليات المعمم GSP واتفاقيات التجارة الحرة مع إيران وروسيا والاتحاد الأوراسي.</p>	<p>على المستوى الاقتصادي</p>
<p>-العقوبات الاقتصادية منعت شراء أي تكنولوجيا، وهذا سيؤخر عمليات التنمية.</p> <p>-ضعف محتوى اللغة العربية على شبكة الانترنت مما يؤثر على قدرة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل جميع الأفراد في المجتمع السوري.</p> <p>-ليس من السهل توفير البنية التحتية القادرة على تلبية ومواكبة التطورات في مجالي الشبكة الثابتة أو في مجال الشبكة الخلوية أو حتى في مجال الانترنت. (حمود، 2019، ص85).</p>	<p>-جذب الاستثمار الأجنبي سيحضر معه التكنولوجيا الحديثة.</p>	<p>على مستوى البيئة التكنولوجية</p>

	-إمكانية تطوير القوانين والتشريعات بما يتناسب مع ضرورات المرحلة القادمة.	على مستوى البيئة التشريعية
--	--	----------------------------

النتائج والتوصيات

النتائج:

مما سبق نستنتج أنه يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تساهم مساهمة فعالة في إعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار باستغلال نقاط قوة هذه المشاريع استغلالاً أمثلاً، خاصة وأن الفرص المتاحة لتطويرها موجودة ضمن الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المتوفرة في سورية، الأمر الذي يسمح بتجاوز كافة التحديات والمعوقات وتحويلها إلى فرص لتنمية هذه المشاريع وتحفيز الاقتصاد الإنتاجي وتوفير سلع بدائل المستوردات وتخفيض الطلب على القطع الأجنبي للاستيراد.

التوصيات:

- 1- ضرورة الاهتمام الفعال بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة لطبيعة هذه المشاريع والنهوض بنوعية التشريعات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الخاص، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع وتخفيض تكاليف إنشائها، باعتبارها تمثل حلاً لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.
- 2- من المهم على الصعيد الوطني العمل على تحويل تحديات وآثار الحرب إلى فرصة للاعتماد على الموارد الذاتية والاستثمار الأمثل لها، وتخفيض الاستيراد بتشجيع الإنتاج المحلي للحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار تنافسية.
- 3- ضرورة العمل على الاستفادة من مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في سهولة التأسيس وانخفاض التكاليف ومرونتها في التعامل مع متغيرات البيئة الاستثمارية، كونها تتناسب مع الوضع غير المستقر خلال فترة إعادة الإعمار.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- سلامة، سامر. أهمية التوجه في العلاقات الاقتصادية مع دول البريكس في إعادة إعمار سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2018.
- د. سيروب، رشا. تمويل إعادة الإعمار في سورية، محاضرة أقيمت ضمن ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2017.
- د. سليمان، عدنان. فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، أيار، 2019.
- تمويل إعادة الإعمار والاحتياجات والمصادر المحتملة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تشرين الأول 2017.
- د.خربوطلي، عامر. المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة، محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية، دمشق، أيلول 2016.
- د. يوسف، عبد الستار حسين. تقدير المخاطرة في ظل تحليل (SWOT) في المؤسسات الصناعية، دراسة تحليلية. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 16-18 نيسان 2007.
- حمود، لبنا. الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية. بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سورية، 2019.
- كيكى، محمد. تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. 2016.

- د. حرب، بيان. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 22، العدد الثاني 2006.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Sambinas, Nicholas .Doyle, Michael. **Building peace challenge and strategies after civil war** International Peace Academy, 27 December 1999.
- Syrian Center for Policy Research, **Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis** ,January, 2013.
- Syria at war report, ESCWA, university of ST Anderws, 2020.